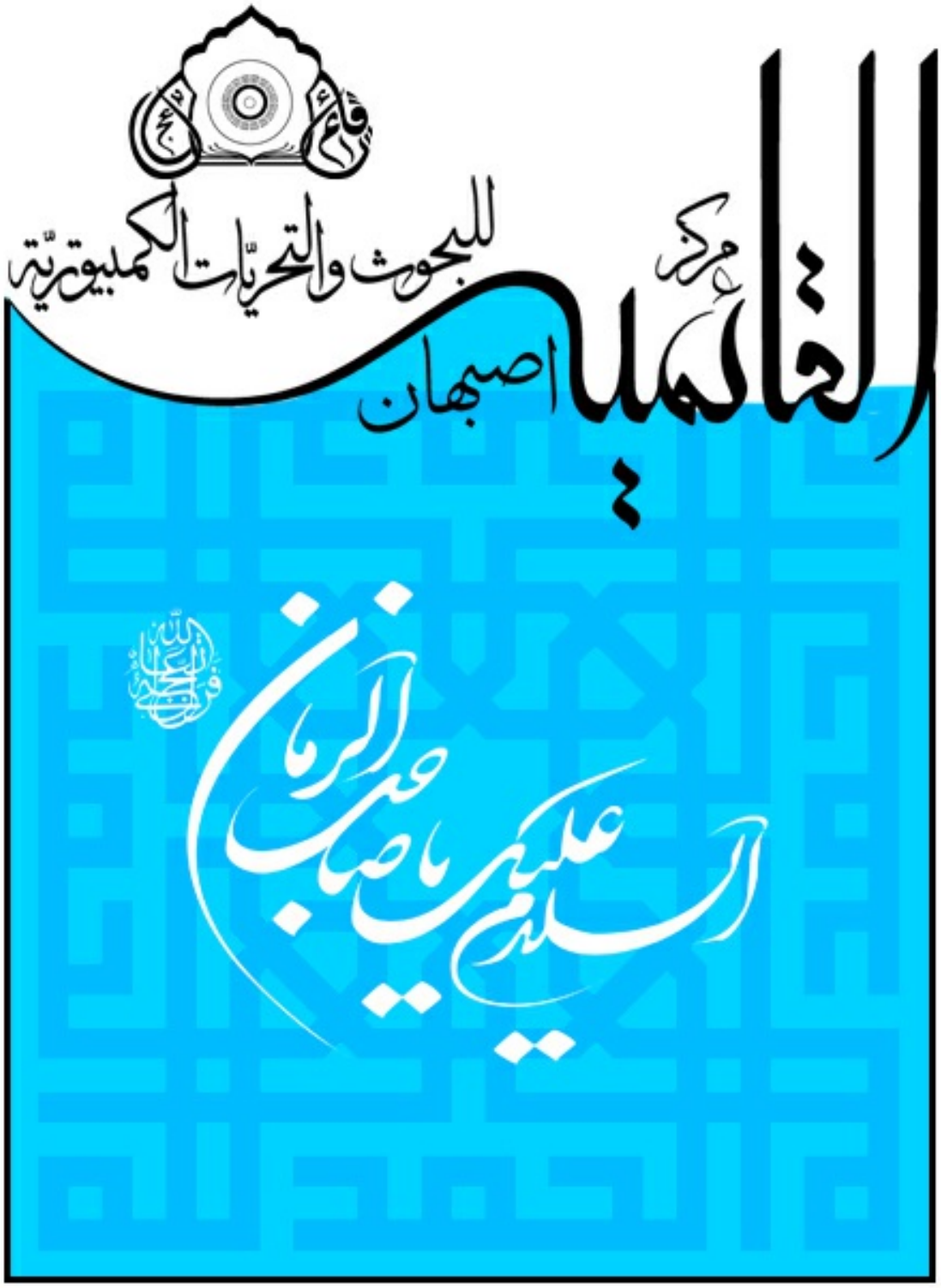

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

« ٢ »

تعليقات
على شرح فصوص الحكم
و
تعليقات
على مصباح الأنس

تأليف

الإمام الخميني قدس سره

٤٥

بسم الله الرحمن الرحیم

موسوعة الامام الخميني قدس سرة الشريف المجلد 45 تعليقات على شرح فصوص الحكم و تعليقات على مصباح الانس

كاتب:

آيت الله العظمي سيد روح الله موسوي الخميني قدس سرة

نشرت في الطباعة:

موسسة تنظيم و نشر آثارالامام الخميني قدس سرة

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

موسوعة الامام الخميني قدس سرة الشريف المجلد 45 تعليقات على شرح فصوص الحكم و تعليقات على مصباح الانس المجلد 2 7

هوية الكتاب 7

تعليقات على مصباح الانس 8

مقدّمة الشارح 11

الفاتحة: في مقدّمات الشروع 13

الفصل الأوّل: في تقسيم العلوم الشرعية الإلهية إلى الأُمّهات الأصلية والفروع الكلّية 13

الفصل الثاني: في سبب اختلاف الأُمم والتنبيه على سرّ طريق الأمم 17

الفصل الرابع: في ذكر الموضوع والمبادئ لعلم التحقيق ومسائله 18

الفصل الخامس: فيما أفاده الكمّل في ضبط كلّيات مهمّات العلم والعمل 21

التمهيد الجملي: في ذكر ما به صحّ ارتباط العالم بالحقّ والحقّ بالعالم 29

السابقة في أُمّهات أُصول صحّة الارتباطين 29

اشارة 29

الأوّل: اقتضاء الشيء أمراً لذاته أو بشرط أو شروط هي عين ذاته أو بشرط غير ذاته 29

الثاني: في أنّ الشيء لايثمر ما يضادّه وما يناقضه في كلّ نوعٍ من الأثمار 31

الرابع: في أنّ سبب الكثرة والكثير لا يتميّز في جزئي من جزئياته 35

الخامس: في إمكان كون الشيء الواحد مظهراً وظاهراً باعتبارين 38

السادس: في أنّه لايعلم شيء بغيره من الوجه المغاير المباين 40

السابع: في أنّه لا يؤثّر مؤثّر إلاّ بنسبة بينه وبين المتأثّر 41

الثامن: في أنّه لا يؤثّر مؤثّر حتّى يتأثّر 45

التاسع: في أنّ الأثر لايكون لموجود ما من حيث وجوده فقط 50

العاشر: في قاعدة كشفية يسرى حكمها في أُمّهات المسائل 51

اشارة 51

الفصل الأوّل: في تصحيح الإضافات التي بين الذات والصفات 58

المقام الأوّل: في الإشارة إلى تصوّر وجود الحقّ وهليّته 58

المقام الثاني: في أنّ الحقّ تعالى واحد وحدةً حقيقية 72

المقام الثالث: في أنّ المدرك من الحقّ ليس كنه ذاته 74

المقام الرابع: في نسبة الوجود إلى حقيقته كلّ موجود بالعينية والغيرية 79

المقام الخامس: في أنّ الصادر الأوّل هو الوجود العامّ لا العقل الأوّل 79

المقام السادس: أنّ وجود العامّ نسبته إلى العقل الأوّل وجميع المخلوقات على السوية 81

المقام الثامن: في تحقيق حقيقة العماء 82

المقام التاسع والعاشر: في نسبة صفات الحقّ إليه باعتبار كونه وجوداً فحسب 85

خاتمة: في بيان متعلّق طلبنا بالإجمال 95

باب كشف السرّ الكلّي وإيضاح الأمر الأصلي 95

الفهارس العامّة 101

اشارة 101

1 - فهرس الآيات الكريمة 103

2 - فهرس الأحاديث الشريفة 107

3 - فهرس أسماء المعصومين عليهم السلام 109

4 - فهرس الأعلام 111

5 - فهرس كتب واردة في المتن 113

6 - فهرس مصادر التحقيق 116

7 - فهرس الموضوعات 124

تعريف مركز 127

موسوعة الامام الخميني قدس سرة الشريف المجلد 45 تعليقات على شرح فصوص الحكم و تعليقات على مصباح الانس المجلد 2

هوية الكتاب

عنوان واسم المؤلف: موسوعة الامام الخميني قدس سرة الشريف المجلد 45 تعليقات على شرح فصوص الحكم و تعليقات على مصباح الانس المجلد 2/ [روح الله الامام الخميني قدس سرة].

مواصفات النشر : طهران : موسسة تنظيم و نشر آثارالامام الخميني قدس سرة، 1401.

مواصفات المظهر: 2ج

الصقيع: موسوعة الامام الخميني قدس سرة

ISBN: 9789642123568

حالة القائمة: الفيفا

ملاحظة: الببليوغرافيا مترجمة.

عنوان : الخميني، روح الله، قائد الثورة ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية، 1279 - 1368.

عنوان : الفقه والأحكام

المعرف المضاف: معهد الإمام الخميني للتحرير والنشر (س)

ترتيب الكونجرس: BP183/9/خ8الف47 1396

تصنيف ديوي : 297/3422

رقم الببليوغرافيا الوطنية : 3421059

عنوان الإنترنت للمؤسسة: https://www.icpikw.ir

جمعية خيرية رقمية: مركز خدمة مدرسة إصفهان

محرّر: محمّد علي ملك محمّد

تعليقات على مصباح الانس

ص: 2

بسم اللّه الرحمن الرحيم

قد شرعنا قراءة هذا الكتاب الشريف لدى الشيخ العارف الكامل أُستادنا في المعارف الإلهيّة حضرة الميرزا محمّد علي الشاه آبادي الأصفهاني دام ظلّه في شهر رمضان المبارك سنة 1350

ص: 3

مقدّمة الشارح

[1] فالحمـد بالألسـنة الخمسـة لهذه الحقائق ، إلهيةً فاعلة كانت أو كونيةً قابلة على ما بينهما من الرقائق ، مع أنّه حمد جامع لأنواعه وآلاته من حيث تعاكسه حقّاً وخلقاً بأربع اعتباراته في خمس حضـراته ، ولا ريب في ذوق التحقيق أنّ محامد الكلّ إليك راجعة معرضة كانت في زعمها أو طائعة ، يكون متّحداً بك في ذاتك لا متوزّعاً .

[مصباح الأُنس : 6 - 7 ؛ و(ط - الحجري) ص 2]

بسم اللّه الرحمن الرحيم

[1] قوله : «فالحمد بالألسنة الخمسة» .

التي هي لسان الـذات من حيث هي ، ولسان الأحديـة الغيبية ، ولسان الواحدية الجمعية ، ولسان الأسـماء الإلهية ، ولسان الأعيان الثابتة . ومعلوم أنّ الأعيان كونية قابلة والباقي فاعلة إلهية ، فهذا الحمد على المولود منهما الذي هو الرقيقة وهو مقام المشـيّة الكلّية ، فتلك الألسـن الخمسـة تحمـد المولود جزاءً عن إظهـاره إيّاهـا ، مع أنّ نفس إيجاده حمـده وحمـدها أنفسـها ، كما أنّ المولود أيضاً بجميع تعيّناته يحمد الحضرات جزاءً لإيجادها إيّاه ، مع أنّ نفس الوجود حمد لها ، كما

أنّ الحضـرات يحمـد بعضـها بعضاً باعتبار الحقيقة والرقيقة والوحدة والكثرة والوحدة المحضة والكثرة المحضة ، فالكلّ حقّ ، فالحقّ حامد ومحمـود ، والكـلّ خلق ، والخلق حامـد ومحمود ، فـالحقّ حقّ ، والخلق خلق ، فـالحقّ محمود والخلق حامـد وبـالعكس ، والحقّ خلق والخلق حقّ كذلك .

فقوله : «فالحمد . . . – إلى قوله : – على ما بينهما من الرقائق» ناظر إلى المرتبة الأُولى التي ذكرنا ؛ أي حمد الحضرات للمولود :

وقوله : «مع أنّه . . . – إلى قوله : – ولا ريب» إشارة إلى المرتبة الأخيرة ؛ أي حمد الحضرات بعضها بعضاً بالاعتبارات . ومنه إلى قوله : «أو طائعة» إلى المرتبة المتوسّطة ؛ أي حمد المولود إيّاها .

* * * * * * * *

[2] بل وقد ترقّى فوق القربين إلى نقطةٍ جامعة بين قرآنية المحاذاة بمعناه وبين فرقانية المضاهاة لسيّده ومولاه .

[مصباح الأُنس : 7 – 8 ؛ و(ط – الحجري) ص 2]

[2] قوله : «بل وقد ترقّى . . .» إلى آخره .

فالمرتبـة الجامعة بين القربين أن يحصل له مقام الوحدة والكثرة ، وفوقهما أن لا يشـغله شأن عن شأنٍ ؛ لا الوحدة صارت حجاب الكثرة ولا الكثرة حجاب الوحدة .

* * * * * * * *

الفاتحة: في مقدّمات الشروع

الفصل الأوّل: في تقسيم العلوم الشرعية الإلهية إلى الاُمّهات الأصلية والفروع الكلّية

وعن أبى هريرة : قال اللّه لها : «من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته» . قال الشيخ في شرحه : الرحم اسم لحقيقة الطبيعة ، وهي حقيقة جامعة بين الكيفيات الأربع ؛ بمعنى أنّها عين كلّ واحدة وليس كلّ واحدة من كلّ وجه عينها بل من بعض الوجوه ، [3] ووصلها بمعرفة مكانتها وتفخيم قدرها ؛ إذ لولا المزاج المتحصّل من أركانها لم يظهر تعيّن الروح الإنساني . . . وأمّا قطعها : فبازدرائها وبخس حقّها . . . ومن جملة ازدرائها : مذمّة متأخري الحكماء لها ووصفها بالكدورة والظلمة وطلب الخلاص منها .

[مصباح الأُنس : 12 - 14 ؛ و(ط - الحجري) ص 4]

[3] قوله : «ووصلها» .

بل وصلها عبارة عن إيصالها بمقامها الأصلي ؛ أي بالعالم العقلي ، وهو

لا يحصل إلاّ بحفظها للارتياض ، وبعبارة أُخرى بالحفظ المقدّمي الذي يخرج منها الحقيقة وأُخرجت منها الأثقال .

وأمّا مذمّة متأخّري الحكماء فليست من جملة ازدرائها ؛ فإنّ الطبيعة إذا صارت مستقلّة منظورة إليها في نفسها ، حجاب عن الحقيقة ، فيمكن أن يكون نظرهم الخلاص عن تلك الطبيعة ، لا الطبيعة التي صارت مرتاضة سائرة إلى الحقيقة .

****

أمّا علم الأديان فقسمان : علم الظاهر وعلم الباطن ، وكلّ منهما – مع تشعّبهما من القرآن والحديث – كأنّ علومهما نهران ينصبّان في

[4] حوض كوثر يتفرّق منه جداول علوم الكسب من جانب وعلوم الوهب – التي عبّر عن مظاهرها في الجنّة بالأنهار الأربعة – من جانب آخر .

[مصباح الأُنس : 17 ؛ و(ط – الحجري) ص 5]

[4] قوله : «حوض كوثر» .

وهو مقام الكثرة في الوحدة والوحدة في الكثرة وعلم التوحيد التفصيلي ، والوحدة الغير المحتجبة بالكثرة ، والكثرة الغير المحتجبة بالوحدة ؛ فهو الجامع بين الظاهر والباطن .

****

كمـا أخبر صـلّى اللّه عليه وآله : [5] «إنّ للقرآن ظهراً وبطنـاً وحـدّاً ومطلعاً» وفي روايـة : «ولبطنه بطناً إلى سـبعة أبطن» وفي روايـة : «إلى سبعين بطناً» .

[مصباح الأُنس : 17 ؛ و(ط - الحجري) ص 5]

[5] إذا كـان القرآن جميع صـفحة الوجود يمكن أن يكون المراد ب «المطلع» هو الكلام الـذاتي والتجلّى الإعرابي في الحضـرة الواحـدية المشـرف على التعيّنات الغيبيـة والشـهادية اللائقين للفيض ، و«الحدّ» هو الكلام الظلّي الفيضـي الفاصل بين الحضـرة الواحدية والمظاهر الغيبيـة والشـهادية المعبّر عنه بالعماء ، و«البطن» هو العالم الغيبي إلى منتهى المثل النورية العرشـية ، و«الظهر» هو عالم الشـهادة . وهذا أجمع ممّا ذكروه كما لا يخفى .

كما أنّ المراد ب «البطون السـبعة» هو المراتب السـبعة الكلّيـة من «مقام الأحديـة الغيبيـة» و«حضـرة الواحدية» و«مقام المشـيّة والفيض المنبسط» و«عالم العقل» و«عالم النفوس الكلّية» و«عالم المثال المطلق» و«عالم الطبيعة» .

وإن كان المراد بالقرآن هو الإنسان الكامل الـذي هو الكون الجامع والكتاب المبين ، كان «الظهر» و«البطن» و«الحدّ» و«المطلع» باعتبار مراتبه الأربعة ، و«البطون السـبعة» باعتبار لطائفه السـبعة ، بل عند أهل المشرب الأعلى الذوقي كلّ فرد من أفراد الوجود حتّى الموجودات الخسيسة عند أهل الظاهر ، قرآن جامع له «الظهر» و«البطن» و«الحدّ» و«المطلع» و«المراتب السبعة» بل «السبعين» .

وأمّا «السبعة» بالنسبة إلى ما في الدفّتين من الكتاب المنزل فباعتبار كون

الألفاظ موضوعة للمعاني العامّة وكون الكتاب الإلهي النازل من مقام الأحدية إلى عالم اللفظ والصوت لايقاً لهداية كلّ طائفة من الطوائف ، فيفهم كـلّ طائفـة من أهـل السـلوك من كـلّ آيـة ، ما لا يفهم منه الآخر ، مثلاً يفهم أهل الظاهر من قوله : (زُيِّنَ لِلنّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ .. .)(1) إلى آخره ، معناه الظاهر ، وأمّا أهل القلوب وأصـحاب السـلوك الروحي فيفهمون منه مرتبـة عاليـة ؛ فإنّ هيئات عالم النفس من الرتبة الدنياويـة ، كما أنّ الأنوار القلبيـة والواردات القلبيـة من الزينـة الدنياويـة عنـد أهل «الروح» والمعارف الغيبية والتلوينات الروحية ، كذلك بالنسبة إلى أهل «السرّ» و«الخفيّ» و«الأخفى» فالآيةُ الشريفة لها سبعة أبطن بالنسبة إلى سبع طوائف ، فتلطّف .

****

فهذه أُمّهات العلوم .. . والمراد بالأُمّهات ما يبتني عليها علوم آخر هي المرادة بالفروع ويتصوّر على وجوه ثلاثة :

الأوّل : أن يكون أحكام الثاني نتائج انضمام قواعد الأوّل الكبرى إلى الصغرى سهلة الحصول ، [6] تفرّع الفقه عن الأُصول .

[مصباح الأُنس : 27 ؛ و(ط - الحجري) ص 6]

[6] قوله : «تفرّع الفقه عن الأُصول» .

لا خفاء عند أهله أنّ تفرّع الفقه عن الأُصول ليس من قبيل تفرّع الصـغرى على الكبرى ، وإلاّ يلزم دخول بعض القواعد الفقهية - مثل قاعدة «ما لا يضمن

1- آل عمران (3) : 14 .

بصحيحه لا يضمن بفاسده» وغيرها – في الأُصول ، والميزان في المسألة الأُصولية محقّق في محلّه المناسب لها (1) .

****

الفصل الثاني: في سبب اختلاف الأُمم والتنبيه على سرّ طريق الأمم

[7] ثمّ أيّدهم بالمعجزات والنصرة التي يتضمّنها أحكام نفوسهم الماضية وسيوفهم الباترة .

[مصباح الأُنس : 31 ؛ و(ط – الحجري) ص 8]

[7] هذه النصـرة هي الفتح المطلق المشار إليه بقوله تعالى : (إذا جاء نَصـرُ اللّه ِوَالفَتْح)(2) والفتوحات ثلاثة(3): فتح قريب، وفتح مبين، وفتـح مطلق، وهـذا الأخير وإن كان مختصّاً بصاحب الولايـة المطلقة ، إلاّ أنّ غيره من الرسل أيضاً له حظّ بالتبَع لا بالأصالة، وأمّا الفتحان السابقان فلا يختصّ به صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

****

[8] فامتثلوا وأعربوا عن بعض ما شاهدوا لكن بلسان التشويق والإيماء الجامع بين الكتم والإفشاء وفاءً لحقوق الحكمة .

[مصباح الأُنس : 31 ؛ و(ط – الحجري) ص 8]

[8] فإنّ الأنبياء – عليهم السلام – صاحب الأسرار وليس من شأنهم إفشائها

1- راجع مناهج الوصول 1 : 13 .

2- النصر (110) : 1 .

3- راجع اصطلاحات الصوفية : 135 – 136 .

لدى الأغيار ، ولذا تراهم في إظهار المعارف كان لسانهم غير لسان الحكماء ، والمحقّقون أيضاً تابع لهم في ذلك .

****

الفصل الرابع: في ذكر الموضوع والمبادئ لعلم التحقيق ومسائله

ثمّ أسماء الذات قسمان : أحدهما : ما تعيّن حكمه وأثره في العالم فيعرف من خلف حجاب الأثر – كما قلنا – وذلك للعارفين الأبرار ، أو كشفاً وشهوداً ، وهو وصف الكمّل . وثانيهما : [9] ما لم يتعيّن له أثر وهو المشار إليه بقوله : «أو استأثرت به في علم الغيب عندك» .

[مصباح الأُنس : 46 ؛ و(ط – الحجري) ص 14]

[9] قوله : «ما لم يتعيّن له أثر .. .» إلى آخره .

قال شيخنا العارف الكامل دام ظلّه : إنّ الاسم المستأثر هو الذات الأحدية المطلقة ؛ فإنّ الذات بما هي متعيّنة منشأ للظهور دون الذات المطلقة ؛ أي بلا تعيّن ، وإطلاق الاسم عليه بنحو من المسامحة .

والظاهر من كلام الشيخ وتقسيمه الأسماء الذاتية إلى ما تعيّن حكمه وما لم يتعيّن : أ نّه من الأسماء الذاتية التي لا مظهر لها في العين .

وعندي أنّ الاسم المستأثر أيضاً له أثر في العين ، إلاّ أنّ أثره أيضاً مستأثر ؛ فإنّ للأحدية الذاتية وجهة خاصّة مع كلّ شيء هو سرّه الوجودي لا يعرفها أحد إلاّ اللّه كما قال تعالى : (مَا مِنْ دَابّةٍ إلاّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا)(1) ، (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ

1- هود (11) : 56 .

هُوَ مُوَلِّيها)(1) فالوجهة الغيبية لها أثر مستأثر غيبي ، تدبّر تعرف .

****

[10] وذلك لأنّ الشؤون الإلهيّة أكثر من أن يكون له نهاية ، والتي تشمّ رائحة الوجود متناهية ، وأيّ متناهٍ يفرز من غير المتناهي؟ فالباقي أكثر .

[مصباح الأُنس : 47 ؛ و(ط - الحجري) ص 14]

[10] قوله : «وذلك لأنّ الشؤون الإلهيّة» .

أقول : ما ذكره الشارح غير مطابق للمتن ؛ فإنّ الظاهر منه أنّ الشؤون الغير الظاهرة التي بصدد الظهور إلى ما لا يتناهى أبداً هي الأسماء المستأثرة ، مع أنّ ظاهر كلام الشيخ أنّ الاسم المستأثر غير قابل للظهور ، لا لعدم تناهي الشؤون ، بل لكونه من المكنون الغيبي ، حتّى لو فرض تناهي الشؤون الإلهيّة لم يظهر حكم الاسم المستأثر .

****

وإنّما عبّرنا عن أسماء الذات بالأُمّهات لما يتفرّع منها أسماء الصفات، وهي التي يشعر بنوع تكثّر محسوس أو معقول كالوحدة من حيث إنّها نعت الواحد ونسب ارتباطها بالذات ، ثمّ أسماء الأفعال المشعرة بنوع الفعل على اختلاف صوره كالخلق والبسط

1- البقره (2) : 148 .

والقبض واللطف والقهر وغيرها ونسب ارتباطها ، ومسائله ما يتّضح بأسماء الذات [11] وبما يليها من أسماء الصفات والأفعال .

[مصباح الأُنس : 47 - 48 ؛ و(ط - الحجري) ص 14]

[11] قوله : «وبما يليها من أسماء الصفات .. .» إلى آخره .

ظاهر كلام الشيخ أنّ المبادي عبارة عن أُمّهات الأسماء ؛ أي الأسماء الذاتية ، والمسائل ما عداها ممّا يتّضح بها ، فأسماء الصفات(1) والأفعال من المسائل لا المبادي ، كما هو أيضاً ظاهر كلامه في المقام الرابع من الفصل الثاني للتمهيد الجملي، فراجع .

****

ونسب البين من حقائق متعلّقاتها ومراتبها ومواطنها وتفاصيل آثارها [12] تعلّقاً وتخلّقاً وتحقّقاً .

[مصباح الأُنس : 48 ؛ و(ط - الحجري) ص 14]

[12] تعلّقاً بالنسبة إلى كلّ موجود وتخلّقاً بالنسبة إلى السالكين المهذّبين وتحقّقاً بالنسبة إلى الكاملين المتحقّقين .

****

[13] ومن الإلقاءات الملكية ما هو صحيح من حيث إنّه ملكي ، لكن يمتزج بحديث نفس سابق أو تأويل قد انغمر المحلّ به قبل الورود ،

1- وفي الطبعة السابقة : «فالأسماء والصفات» بدل «فأسماء الصفات» .

أو قياس مستنبط من ذوق آخر احتجّ به السالك في هذا الإلقاء الملكي .

[مصباح الأُنس : 51 ؛ و(ط - الحجري) ص 15]

[13] بل قـد يشاهد السالك المرتاض نفسه وعينه الثابتة في مرآة المشاهد لصـفاء عين المشاهد ، كرؤية بعض المرتاضـين(1) من العامّة ، الرفضـة بصورة الخنزير بخياله ، وهـذا ليس مشاهدة الرفضة كذا بل لصـفاء مرآة الرافضـي رأى المرتاض نفسه التي هي على صورة الخنزير فيها فتوهّم أنّه رأى الرافضي ، وما رأى إلاّ نفسه!

* * * * * * * *

الفصل الخامس: فيما أفاده الكمّل في ضبط كلّيات مهمّات العلم والعمل

[قال في المفتاح :] والجميع يفتح بعضه بعضاً بالفتح [14] الآلي والقدم الأصلي .

[مفتاح الغيب : 8 ؛ و(ط - الحجري) ص 16]

[14] قوله : «الآلي» .

وهو كلّ اسم إلهي مضاف إلى ملك جسماني أو روحاني ، كما في «الاصطلاحات»(2) .

* * * * * * * *

1- راجع الفتوحات المكّية 2 : 8 .

2- اصطلاحات الصوفية : 31 .

والأدب ينتج مراعات الحدود الشرعية وهو ينتج القرب المنتج للوصال المنتج للأُنس مع اللّه تعالى المنتج للإدلال والانبساط وهو

[15] إرسال السجيّة والتحاشي عن وحشة الحشمة .

[مصباح الأُنس : 57 ؛ و(ط - الحجري) ص 18]

[15] قوله : «إرسال السجيّة» .

أي ترك الطبيعـة على حالها من غير حصول الهيمان والوحشـة الحاصـلة في بـدو الأمر عنـد ملاقات المحبوب ؛ فإنّ في ملاقات المعشوق وحشة وهيماناً ابتداءً يرفع عند الأُنس .

****

بل استهلك بالنسبة إلى بعض الأشخاص استهلاك الصورة [16] في الممسوحين .

[مصباح الأُنس : 58 ؛ و(ط - الحجري) ص 19]

[16] قوله : «في الممسوحين» .

بالحاء المهملة ؛ أي الصورة التي محي آثارها ، ويحتمل أن يكون بالمعجمة ؛ أي الممسوخة(1) التي تبدّلت عن صورتها الأصلية .

****

1- في الطبعة السابقة : «المسوخة» بدل «الممسوخة» .

وثالثه : الرياضـة ، وهي إزالـة الشـماس عن النفس بقطع مألوفاتها ومخالفة مراداتها ، وأعظم أركانها دوام الملازمة على [17] ذكر لا إله إلاّ اللّه على العموم .

[مصباح الأُنس : 60 ؛ و(ط - الحجري) ص 20]

[17] أي ذكراً عامّاً في جميع حالاته من غير أن يكون مقامه مقام هذا الذكر ؛ فإنّ هذا المقام لا يحصل له إلاّ في قسم النهايات . والحاصل : أنّ هذا الذكر في هذا المقام ليس ذكراً للذاكر بل وسيلة إلى إزالة الحجاب .

****

ثمّ وجدان السرّ أثر الألم والقهر من ذلك القلق بحيث يكاد يفنيه ذلك عن تعيّنه ، ثمّ الهيمان الذي هو [18] تحقيق الغيبة من أثر الوجدان .

[مصباح الأُنس : 67 ؛ و(ط - الحجري) ص 23]

[18] قوله : «تحقيق الغيبة من أثر الوجدان» .

أي الفناء عن أثر الألم والقهر الحاصل في حال الوجدان ، والفرق بين الوجدان والهيمان كالفرق بين الفناء والفناء عن الفناء .

****

فسمّى بعضهم هذا التقوّي قسم الولاية ، [19] فيلحظ السرّ بتلك القوّة عينه بجميع كمالاته وتلحظ نهايته النسبية أو الحقيقية .

[مصباح الأُنس : 68 ؛ و(ط - الحجري) ص 23]

[19] قوله : «فيلحظ السرّ» .

أي يلحظ السرّ بقوّة نور الولاية عينه الثابتة بجميع كمالاته ، ويلحظ نهايته النسبية التي هي الوجود الإضافي والفيض المقدّس الإطلاقي أو الحقيقية التي هي في الحضرة العلمية والواحدية ؛ أي يلاحظ عينه الثابتة في الحضرة العلمية ، ويلحظ الحضرة العلمية من حيث ترتيبها الوجودي الترتّبي الذاتي التي هي روح الترتّب الواقعي في عالم الدهر الذي هو روح الترتّب الزماني والتغيّر والتصرّم الكوني في العالم المادّي والامتدادي ، وهو وقته الذي يحصل التجلّي له فيه .

****

والمحلّ المعنوي الذي يحصل اللحظ فيه وهو باطن الزمان المسمّى بالوقت [20] وهو الحال المتوسّط بين الماضي والمستقبل وله الدوام .

[مصباح الأُنس : 68 ؛ و(ط - الحجري) ص 23]

[20] قوله : «وهو الحال المتوسّط» .

أي الزمان الحال المتوسّط ، والضمير في قوله : «وله الدوام» يمكن أن يرجع إلى «الحال» ويكون هذه الجملة معترضة مفسّرة للزمان لا لروحه ، وضمير «هو» راجع إلى روحه الذي هو الوقت . ويمكن أن يكون المراد بالحال روح

الزمان على أن يرجع الضـمير إلى «الوقت» ، وعلى هذا في إطلاق الماضـي والمستقبل على الحقائق السابقة في الحضرة العلمية واللاحقة فيها مسامحة من باب اتّصاف مظهرها الذي هو الزمان بهما .

****

[21] وحينئذٍ يصفو حاله عن أكدار الأغيار فكان اللحظ والوقت والصفاء من مقاماته .

[مصباح الأُنس : 68 ؛ و(ط – الحجري) ص 23]

[21] قوله : «وحينئذٍ يصفو» .

أي في هذا الوقت الذي يستغرق في نهاية الأطوار يصفو ويخلص عن الأغيار.

****

واعلم أنّ الشاهد في هذا القسم [22] سرّ وجودي ظاهري ، والمشهود سرّ وجودي باطني .

[مصباح الأُنس : 71 ؛ و(ط – الحجري) ص 24]

[22] قوله : «سرّ وجودي ظاهري» إلى آخره .

وهو عين العبـد ، والمشـهود هو الحقّ ، ولمّا وصل العبد إلى مقام المحبوبية بحصول جمعية الأسـماء الظاهرة يصـير سـيره بإسـراء الحقّ ، فيسير بقدمه ؛ فإنّ المحبوب مجذوب ، فيقع المكاشفة بين الحقّ والعبد برؤية كلّ منهما جميع الأحكام والآثار في الآخر ، ويصير كلٌّ مرآة الآخر ، إلاّ أنّ هذا السير والإسراء يكون في بادئ الأمر من وراء حجاب العقائد والتعلّقات وغلبة بعض الأسماء ؛

فيكون المشـهود أسماءً مقيّدة إلهيّة في مرآة خلقي أو حقّي مجرّد أو مادّي ، كما أخبر اللّه تعالى عن خليله إبراهيم عليه السلام بقوله : (فَلَمّا جَنَّ عَلَيْهِ الَّيْلُ رَأى كَوْكَباً . . .)(1) إلى آخر المراتب والتدرّجات والكمالات ، ثمّ يخلصه عن المظاهر ويسـيّره في الظاهر ، إلاّ أنّه مع تميّز بين الحقّ والعبد فيقع المشاهدة ، ثمّ يسيّره حتّى يعاين كلّ منهما الآخر بلا وصف وتميّز ، إلاّ كون الحقّ ظاهراً بهويّة العبد وباطناً . . . إلى آخر المراتب والمقامات .

****

وثالثاً بالفناء عن شـهود هـذا الفناء ، وذلك عند ظهور كلٍّ من الاسـمين الظاهر والباطن بكمالاتهما إلى [23] عين التعيّن الثاني والبرزخية الثانيـة ، فيحكم البرزخية عليهما بامتزاج وفعل وانفعال بينهما وبين أحكامهما ، فيتولّد بينهما حقيقة قلب جامع مسـخّر بين الحضـرتين هو صورة عين البرزخية الثانية ، فيطلع من مشرق هذا القلب شمس التجلّي الجمعي الذاتي الكمالي .

[مصباح الأُنس : 73 ؛ و(ط - الحجري) ص 25]

[23] قوله : «عين التعيّن الثاني» .

وهو مقام الواحديـة ، كما أنّ التعيّن الأوّل مقام الأحديـة ، وإذا تولّد القلب في هذا المقام من حكومة البرزخية عليهما يحصل مقام البقاء . وأشار بقوله : «فيطلع من مشرق هذا القلب . . .» إلى آخره ، إلى مقام التحقيق .

1- الأنعام (6) : 76 .

فلم يبق عليه اسم ولا ـ رسم ولا إشارة تؤذن بحقيقة تميّز وإضافة إلاّ أثر خفيّ من حكم أحديّة كلّيات الأُصول [24] من الأسماء فيتمكّن السائر حينئذٍ من التلبّس بأيّ لباس شاء وفي أيّ مظهر أراد .

[مصباح الأُنس : 73 ؛ و(ط – الحجري) ص 25]

[24] قوله : «من الأسماء» .

أي من الأسماء الذاتية التي هي مفاتيح الغيب ؛ فإنّها لا ـ تتجلّى له في هذا المقام ، بل هي مختفية بمقام الخاتمية صاحب مقام)أَو أَدنَى((1) .

****

[25] وهذا هو مقام التلبيس وهو أعلى مراتب التمكين الذي هو التمكين في التلوين ثمّ يتحقّق بحقيقة الوجود الجمعي الذي به يجد المقصود في كلّ شيء .

[مصباح الأُنس : 73 – 74 ؛ و(ط – الحجري) ص 25]

[25] والفرق بين هذا المقام ؛ أي مقام الوجود ، ومقام التلبيس بالجمع والتفصيل ؛ فإنّ التلبيس من مقام التفصيل والوجود من مقام الجمع .

****

1- النجم (53) : 9 .

التمهيد الجملي: في ذكر ما به صحّ ارتباط العالم بالحقّ والحقّ بالعالم

السابقة في اُمّهات اُصول صحّة الارتباطين

اشارة

و فيه فصول:

الأوّل: اقتضاء الشيء أمراً لذاته أو بشرط أو شروط هي عين ذاته أو بشرط غير ذاته

[26] والتحقيق أنّ كون الحقّ تعالى مختاراً من حيث ذاته الغنيّة عن العالمين لا ينافي الوجوب من حيث صفاته من حكمته و إرادته كمال الجلاء والاستجلاء .

[مصباح الأُنس : 78 ؛ و(ط - الحجري) ص 26]

[26] قوله : «والتحقيق أنّ كون الحقّ تعالى مختاراً» .

أقول : هذا خلاف التحقيق جدّاً ، و إن صدّقه اُستاذ مشايخنا العارف الجليل الميرزا هاشم قدّس اللّه أسرارهم ؛ أمّا أوّلاً : فلأنّ المراد من الحقّ من حيث ذاته الغنيّة إن كان مرتبة الذات من حيث هي ، فهي لا تتّصف بصفة أصلاً حتّى الأسماء الذاتية كما هو محقّق عند أصحاب المدارج ، و إن كان المراد مرتبة الأحدية فهي و إن اتّصفت بالأسماء الذاتية لكن الاختيار لا يكون من الأسماء الذاتية كما هو معلوم عند أرباب المعارج ، مع أنّ الوجوب إن كان منافياً للاختيار فإثباته للحقّ من حيث مرتبة الواحدية بل مرتبة الظهور والفيض المقدّس باطل

فاسد ، مع أنّ هذا تعطيل وإيجاب باطل مختلطاً ، مع أ نّه قوله صلّى اللّه عليه وآله : «كان اللّه ولم يكن معه شيء»(1) لا يتوقّف على هذا ؛ فإنّ الأشياء غير كائن مع الحقّ حتّى في مرتبة الظهور وإن كان الحقّ مع كلّ شيء .

والحقّ : أنّ هـذا الوجوب لاـ ينـافي الاختيار بل يؤكّـده ، بل الاختيار الغير الواجب ليس اختياراً عنـد التحقيق ، وليس هاهنا محلّ البسـط والتفصيل .

****

والحقّ أنّ المسـتحيل داخل في دائرة هـذا الثبوت فضـلاً عن المعـدومات الممكنـة دون الوجود في نفسه ، فليس هذا ما يقوله المعتزلة بأنّ الممكنات المعدومة ثابتة في أنفسها من غير الوجود فإنّه باطل قطعاً [27] إذ لا واسطة بين الوجود والعدم .

[مصباح الأُنس : 80 ؛ و(ط - الحجري) ص 27]

[27] قوله : «إذ لا واسطة بين الوجود والعدم» .

هذا التعليل عليل ؛ فإنّ القول بثبوت المهيّات(2) غير القول بالواسطة بين الوجود والعدم التي يعبّرون عنها بالحال(3) ، والجواب عن قولهم هو ما ذكره الحكماء(4) من أنّ ما ليس موجوداً يكون ليساً صرفاً إلى غير ذلك .

1- أُنظر صحيح البخاري 4 : 542 / 1356 ؛ كنز العمّال 10 : 370 / 29850 .
2- راجع شرح المواقف 2 : 189 - 190 ؛ شرح المقاصد 1 : 351 - 354 .
3- راجع شرح المواقف 3 : 2 - 10 ؛ كشف المراد : 35 .
4- راجع القبسات : 38 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 75 - 79 ؛ شرح المنظومة 2 : 183 .

أقول : المشـهود المحقّق أنّه ما من موجود من الموجودات إلاّ وارتباطه بالحقّ من جهتين : جهة السلسـلة الترتيب التي أوّلها العقل الأوّل ، وجهـة طرف وجوبه الـذي يلي الحقّ ، وأنّه من ذلـك الوجه يصـدق عليه أ نّه واجب وإن كان وجوبه بغيره ، [28] ومراد المحقّقين من هذا الوجوب مخالف من وجه لمراد غيرهم .

[مصباح الأُنس : 86 ؛ و(ط - الحجري) ص 28]

الثاني: في أنّ الشيء لايثمر ما يضادّه وما يناقضه في كلّ نوعٍ من الأثمار

[28] فإنّ مراد الحكماء من الوجوب الغيري هو الوجوب بعلله وأسبابه(1) ، والمحقّق لا يرى الكثرة في هذا النظر . وأيضاً الحكيم يقول بأنّ الوجوب الغيري صفة للممكن على وجه الاستقلال ، والعارف المحقّق لا يستقلّ عنده وجود سوى الوجود القيّوم المطلق .

****

أقول : الغرض من هـذه النكتـة الأـخيرة أنّ كـلّ ما يطلق عليه المؤثّر في [29] هـذه الأُصول فالمراد به المعـدّ ، والمؤثّر الحقيقي هو السـرّ الإلهي .

[مصباح الأُنس : 86 ؛ و(ط - الحجري) ص 28]

[29] قوله : «هذه الأُصول» .

أي الأُصول الممهّدة في هذا الكتاب .

1- راجع القبسات : 314 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 199 - 215 و 221 - 230 ؛ شرح المنظومة 2 : 272 .

قلت : [30] ذكر الشيخ في تفسير الفاتحة قاعدة هي : أنّ كلّ صفة من صفات الحقّ إنّما يضاف إليه على الوجه الأتمّ الأكمل ، وكلامه صفة من صفاته ، فله الإحاطة كما قال تعالى: (ما فَرَّطْنا فِى الْكِتابِ مِنْ شَىْ ءٍ .. .) .

[مصباح الأُنس : 88 ؛ و(ط - الحجري) ص 29]

[30] قوله : «ذكر الشيخ في تفسير الفاتحة .. .» إلى آخره .

ليس الكلام من حيث ظهوره الملكي وخصوصاً الذي هو من مقولة اللفظ والصوت ، صفةً للحقّ من حيث هويّته الإحاطية حتّى يتفرّع عليه ما ذكر ، كما أنّ قوله تعالى: (ما فَرَّطْنا فِى الْكِتَابِ مِنْ شَىْ ءٍ)(1) لا يدلّ على مقصوده بوجه .

نعم، الكلام الذاتي الذي هو التجلّي بإظهار ما في الغيب على ذاته المقدّسة ، صفة من صفاته في الحضرة الجمعية الكمالية . والكلام الظهوري الوجودي الذي هو التجلّي بالفيض المقدّس لإظهار ما في الغيب على الحقائق التفصيلية ، صفة من صفاته الفعلية ولهما الإحاطة والشمول ، ولهذا الكلام اللفظي أيضاً إحاطة بمعنى آخر ، وهو وجه السرّ الوجودي الذي يعرفه المحقّقون وهو غير الأوضاع اللفظية ، نعم لو كان الألفاظ موضوعة لأرواح المعاني أو أرواح المعاني مرادة للحقّ من كلامه لكان تلك الإحاطة حقّاً كما الأمر كذلك(2) .

****

1- الأنعام (6) : 38 .

2- راجع : مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية ، المشكاة الأُولى، مصباح 50 .

إنّ الصادر الأوّل هو العقل الأوّل ، فلوحدته الذاتية صحّ صادراً ، ولاشتماله على تعقّل موجده وتعقّل وجوبه بالغير و [31] إمكانه في نفسه توسّط لعقل آخر ونفس وجسم على الترتيب .

[مصباح الأُنس : 91 ؛ و(ط - الحجري) ص 30]

[31] المراد من الإمكان هو الإمكان الـذي من أوصاف الوجود ، لا الذي من أوصاف المهية ، فإنّ الأوّل يعتبر معه الغير دون الثاني ، تأمّل .

****

فبهذا سقطت الاعتراضات بأسرها ، وثبت أ نّه كلّما تكثّر المعلول تكثّر العلّة ، [32] فكلّما اتّحد المعلول اتّحد العلّة بعكس النقيض .

[مصباح الأُنس : 92 ؛ و(ط - الحجري) ص 30]

[32] قوله : «فكلّما اتّحد المعلول اتّحد العلّة» .

هذه القضـية تكون عكس النقيض للقضـية السابقة باعتبار أنّ عكس النقيض لقوله : «كلّما تكثّر المعلول تكثّر العلّة» هو أ نّه «كلّما لا يتكثّر العلّة لا يتكثّر المعلول» وهو في قوّة قولنا : «كلّما اتّحد العلّة اتّحد المعلول» وعكس نقيضه : «كلّما اتّحد المعلول اتّحد العلّة» تأمّل .

****

[33] ثمّ اعلم أنّ الأصل مسلّم عندنا ، لكن في تعريفهم - أنّ الواحد الصادر الأوّل عن الحقّ تعالى هو العقل الأوّل - منع

ذكره الشيخ في الرسالة المفصحة .

[مصباح الأُنس : 92 ؛ و(ط - الحجري) ص 30]

[33] قوله : «ثمّ اعلم .. .» إلى آخره .

قـد حقّقنا في رسالتنا الموسومـة ب «مشـكوة الهدايـة إلى حقيقـة الخلافـة والولاية» كيفية الصدور ووجه الجمع بين قول العرفاء الشامخين والحكماء المحقّقين بما لا مزيد عليه ونبّهنا على أنّ سلوك المحقّق القونوي(1) على خلاف التحقيق الحقيق، فليراجع(2) .

****

من أنّ أوّل متعيّن من الحضـرة العمائية عالم المثال ثمّ عالم التهيّم ثمّ القلم الأعلى ، [34] فذلك - واللّه أعلم - باعتبار تقدّمه في الجمعية .

[مصباح الأُنس : 93 - 94 ؛ و(ط - الحجري) ص 30 - 31]

[34] قوله : «فذلك واللّه أعلم .. .» إلى آخره .

أقول : يمكن أن يكون مراده من الحضـرة العمائية مقام الواحدية كما هو أحد الاحتمالات منها ، وعلى هذا يكون عالم المثال مقام المشـيّة والفيض المنبسط العامّ ؛ فإنّه برزخ البرازح وهو مقام الإنسان الكامل الحائز بين الخصلتين والجامع بين المقامين ، تدبّر .

1- راجع المراسلات ، الرسالة المفصحة : 65 ؛ النصوص : 74 .

2- مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، المشكاة الثانية، المصباح الثاني، مطلع 3 - 6.

ومنها أن يبنى تفاوت امتزاج أحكام جهتي هـذا الوجوب – الـذي يقوله المحقّق – وجهة الإمكان وغلبة أحد الطرفين [35] على مراتبهما ، وذلك بحسب تفاوت استعدادات المهيّات الغير المجعولة الترتيب .

[مصباح الأُنس : 95 ؛ و(ط – الحجري) ص 31]

[35] قوله : «على مراتبهما» .

متعلّق بقوله : يبنى ؛ أي تفاوت امتزاج جهـة يلي الحقّي وجهـة يلي الخلقي مبنيّ على مرتبـة الوجود ومرتبـة المهيّة ، فكلّما قرب من المبدأ الفيّاض يكون الجهة الأُولى أقوى وبالعكس العكس .

****

الرابع: في أنّ سبب الكثرة والكثير لا يتميّز في جزئي من جزئياته

[36] وإنّمـا قلنا من حيث هو سـبب ؛ لأنّه لا من تلك الحيثيـة الكلّيـة يتعيّن بالمظاهر ، وقلنا لا يتعيّن بظهور ؛ لأنّه قـد يتعيّن بـذاته أو في بعض مراتب البطون مع كلّيته كالعقول والنفوس الكلّية .

[مصباح الأُنس : 103 ؛ و(ط – الحجري) ص 34]

[36] قوله : «وإنّما قلنا من حيث هو سبب .. .» إلى آخره .

اعلم أنّ الفيض المنبسـط والظـلّ النوري الممتـدّ على هياكـل سـكّان الملـك والملكوت وقطّـان الجبروت ، له اعتبـاران : اعتبار الوحـدة والبساطة ، وهو اعتبار اضـمحلال الكثرات في ذاته وفناء الصور والتعيّنات في حضـرته ، وبهذا الاعتبار ليس له ظهور ولا تعيّن في مظهر من المظاهر وهذا مقام الباطنية والأوّلية

الفعلية ، نعم هو متعيّن بذاته عند اعتبارها والنظر إليها استقلالاً وبالمعنى الاسمي وإن كان هذا النظر نظراً باطلاً شيطانياً ، والنظر المحقّق الذي كان لأبينا آدم – عليه السلام – غير ذلك ؛ أي كان نظره إليه وإلى كلّ الأسماء نظراً آليّاً اسمياً فإنّه – عليه السلام – كان متعلّماً بالتعليم الإلهي كما شهد اللّه بقوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الأسْماء كُلّها)(1) . هذا أحد الاعتبارين .

والآخر اعتبار الكثرة والتركيب وهو اعتبار الظهور في المظاهر من التعيّنات الجبروتية والملكوتية الكلّية والملكية الناسوتية الجزئية ، وبهذا الاعتبار ليس له تعيّن خاصّ بل يتعيّن بكلّ التعيّنات بل نسبته إلى كلّ التعيّنات على حدّ سواء (وَهُوَ الَّذى فِى السَّماءِ إلهٌ وَفِى الأَرْضِ إلهٌ)(2) «ولو دلّيتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبطتم على اللّه»(3) ، وبهذا الاعتبار ورد: «أنّ معراج يونس – عليه السلام – كان في بطن الحوت كما أنّ معراج نبيّنا صلى الله عليه و آله وسلم كان بالعروج إلى فوق اللاهوت»(4).

ونظر المحقّق الماتن إلى الاعتبار الثاني أي اعتبار الكثرة .

ولا يخفى : أنّ كلام الشارح في هذا المقام غير منقّح وفيه مواقع للنظر

1- البقرة (2) : 31 .

2- الزخرف (43) : 84 .

3- سنن الترمذي 5 : 78 ؛ شرح فصوص الحكم ، القيصري : 837 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 114 .

4- راجع أحكام القرآن ، ابن العربي 4 : 35 ؛ تفسير عرائس البيان في حقائق القرآن 2 : 523 – 524 ؛ مقالات شمس تبريزى : 502 ؛ مثنوى معنوى : 539 ، بيت 4512 .

ليس لنا مجال التعرّض له ولما فيه ، وقد أشبعنا الكلام في ذلك المقام في بعض رسائلنا(1) .

****

لا يقال : [37] المنفيّ في الأصل المذكور أن يتعيّن السبب من حيث اشتراكه لا أن يقتضي التعيّن .

[مصباح الأُنس : 104 ؛ و(ط - الحجري) ص 34]

[37] قوله : «المنفيّ في الأصل .. ..» إلى آخره .

حاصـله : أنّ الكلام في تعيّن الظاهر في مظهر من المظاهر لا في اقتضائه التعيّن أو اعتبار الشـركة وعدمها ؛ فليس التأييد بشـيء ، والجواب ظاهر .

****

لأنّا نقول إذا تعيّن التجلّي من تلك الحيثيـة كان التعيّن صورته من حيث اشتراكه ، وكلّ صورة للشـيء فهو أثره ومقتضاه في قاعدة التحقيق . وتأنيسه : قولهم [38] الكلّي العقلي غير موجود في الخارج ؛ لأنّه عبارة عن مجموع الحقيقة .. .» .

[مصباح الأُنس : 104 ؛ و(ط - الحجري) ص 34]

[38] قوله : «الكلّي العقلي . . .» إلى آخره .

وجه كونه تأنيساً أنّ الحقيقة العقلية لها مقام لم يتعيّن بأحد التعيّنات

1- راجع مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية ، المشكاة الثانية، المصباح الأوّل، نور 9.

الخارجيـة ، ولاـ يخفى مـا في مقايسـته ، ولو مثّـل بـالكلّي الطبيعي لكان أنسب ؛ فإنّ الكلّي الطبيعي مع كونه ظاهراً في المظاهر لا يتعيّن بظهور من ظهوراته ولا يتميّز لناظر في منظور .

****

الخامس: في إمكان كون الشيء الواحد مظهراً وظاهراً باعتبارين

الرابع ما قال الشيخ في «النفحات» : كلّ هيئة واجتماع [39] من وجه أوّل ومظهر ، وما يتّصل ويتعيّن به من مطلق الذات هو آخر وظاهر ، لأنّ المظهر حكمه حكم المرآة فالمرآة إذا امتلأت بما ينطبع فيها لا ترى وإنّما يرى المنطبع .

[مصباح الأُنس : 111 ؛ و(ط - الحجري) ص 37]

[39] قوله : «من وجه أوّل» .

وهو وجه كونه مرآة ، به يظهر مطلق الذات ويكون المرئيّ بهذا الاعتبار آخراً وظاهراً ، وإن كان من وجه آخر آخراً وهو اعتبار كونه ناشـئاً من الذات ، والذات بهذا الاعتبار أوّل .

****

[40] فبجهة ما به الممايزة كالذاتية والحالية يكون الذات ظاهراً والحال مظهراً ، وبجهة ما به الاتّحاد ؛ أي من جهة أنّ حال الشـيء وصـفته من حيث هو عينه ، يكون الظاهر والمظهر واحداً .

[مصباح الأُنس : 112 ؛ و(ط - الحجري) ص 37]

[40] قوله : «فبجهة ما به الممايزة» .

لا ـ يخفى أنّ ما ذكره الشارح في بيان كلام الشيخ(1) غير تامّ بل ظاهر كلام الشيخ أيضاً كذلك ، وإن كان له وجه صحّة ؛ لأنّ الأصل المذكور عدم جواز كون شيءٍ واحد من جهة واحدة ظاهراً ومظهراً . وأمّا إذا تعدّدت الحيثيّات فليس مشمولاً للأصل حتّى يصحّ الاستثناء ، والظاهر من كلام الشيخ والمصرّح في كلام الشارح كون الحقّ ظاهراً ومظهراً من جهتين : جهتي الوحدة والكثرة ، وهذا غير منفيّ بالأصل . نعم ، يكون للحقيقة الوجودية ظاهرية وباطنية وأوّلية وآخرية غير ما ذكراها ، يعرفها الراسخون مع صفاء الفطرة وسلامة الذوق ؛ فإنّ حقيقة الوجود مع كونها نوراً بذاته في ذاته ومظهر الأشياء غيب محض ومجهول مطلق .

****

[41] ولما اقتضى أصلهم هذا أن يكون صفات الحقّ تعالى عندهم

أيضاً ممتازة عنه بالامتياز النسبي ومتّحدة مع ذاته في الوجود كان موافقاً لطور التحقيق .

[مصباح الأُنس : 115 ؛ و(ط - الحجري) ص 38]

[41] قوله : «ولما اقتضى أصلهم هذا» .

أي مقتضى عدم جواز كون الشيء قابلاً وفاعلاً هو الامتياز النسبي بين الذات والصفات تحقيقاً للذات والصفة ، وأمّا كونها متّحدة مع ذاته تعالى في الوجود فليس مقتضى هذا الأصل بل هو مقتضى أدلّة التوحيد . والحاصل : أنّ

1- النفحات الإلهية : 42 .

الجمع بين القاعدتين يقتضي الامتياز النسبي والاتّحاد الوجودي .

****

فهذا – أعني كون صفاته عين ذاته وجوداً وغيرها نسبة – فرع أصلهم هذا ؛ وإذ لو كانت موجودة لساوته لو قدمت [42] ولزم تعطيلها وقيام الحوادث بذاته لو حدثت .

[مصباح الأُنس : 115 ؛ و(ط – الحجري) ص 38]

السادس: في أنّه لايعلم شيء بغيره من الوجه المغاير المباين

[42] قوله : «ولزم تعطيلها» .

أي تعطيل الذات الإلهية لو كانت الصفات زائدة عليها وهي خالية عنها في مرتبتها ، أو تعطيل الصفات لو كانت الذات في مرتبتها واجدة إيّاها أو نائبة عنها ؛ لعدم الاحتياج إليها ، تأمّل .

****

أمّا في ذوق الكشف : فلأنّ الكشف ظهور المستور في قلب العالم من [43] وجوهه السالفة .

[مصباح الأُنس : 116 ؛ و(ط – الحجري) ص 39]

[43] أي الوجوه الخمسة التي للقلب إلى الحضرات الخمسة ؛ فبكلّ وجهة ينطوي فيه ما في تلك الحضرة ينكشف لديه إذا ارتفع الحجاب بينه وبين تلك الحضرة ، فيقرأ ما في نفسه بحسب تلك الوجهة ، فلا يظهر له شيء من خارج ذاته ومباين حقيقته .

****

وإمّا حدّ حقيقي أو اسمي [44] وهو تفصيل مجمل المحدود مع أنّه عينه في الحقيقة .

[مصباح الأُنس : 116 ؛ و(ط - الحجري) ص 39]

[44] قوله : «وهو» .

أي الاسمي ، وأمّا الحقيقي فلا يمكن ؛ لما حقّقه سابقاً(1) وبرهن عليه الشيخ(2) .

****

السابع: في أنّه لا يؤثّر مؤثّر إلاّ بنسبة بينه وبين المتأثّر

الفصل السابع : في أنّ الشيء لا يؤثّر في الشيء إلاّ بنسبة بينه وبينه ؛ إذ هي التي تقتضي لزوم الأثر .

تأييده : أنّ تأثير الشيء في الشيء تحصيل مقتضاه فيه [45] فإعمال الكلم بحسب مقتضاها .

[مصباح الأُنس : 118 ؛ و(ط - الحجري) ص 39]

[45] قوله : «فإعمال الكلم .. .» إلى آخره .

بناءً على أنّ إعمال الكلم كأوضاعها تكون بالأوضاع الإلهية التابعة للتجلّيات الأسمائية في الحضرة الواحدية ، كما الأمر كذلك في كلّ ما في دائرة الظهور .

****

ثمّ قال : [46] فلا أثر للأعيان الثابتة من كونها مرايا في التجلّي

1- مصباح الأُنس : 34 .
2- إعجاز البيان في تفسير أُمّ القرآن : 32 ؛ أُنظر مصباح الأُنس : 116 .

الوجودي الإلهي إلاّ من حيث ظهور التعدّد الكامن في غيب ذلك التجلّي .

[مصباح الأُنس : 120 ؛ و(ط - الحجري) ص 40]

[46] قوله : «فلا أثر للأعيان .. .» إلى آخره .

أي تـأثير الأعيـان في التجلّي الوجودي الـذي هو الفيض المنبسـط هو التعيّن والتعـدّد الكـامن في غيبه ، فإنّ ذلك الفيض الوجودي مظهر أحدية الأسـماء أي مظهر نسـبة الغيب إلى الأسـماء ، المعبّر عنها بالفيض الأقدس ، وعن مظهرها الذي هو نسبة أحدية الجمع إلى الأعيان بالفيض المقـدّس ، فهو باعتبار تلك المظهريـة كامنـة فيه الحقائق ، لكن لا يظهر التعـدّد إلاّ بالتعيّنات ، كما أنّ الفيض الأقـدس كامنـة فيه الحقائق الأسـمائية بوجهٍ أبسط تفصـيلها الحقائق الأسـمائية ، فالفيض الأقـدس والمقدّس مقام جمع الأسـماء والأعيان ، كما أنّ الأسـماء والأعيان مقام بسطهما ، وبما ذكرنا ظهر كيفية تأثير الحقائق في التجلّي الوجودي ؛ أي بالتعيّن والتشخّص وتأثيره فيها أي بالظهور .

* * * * * * * *

ثمّ قال : في «النفحات» : إنّ الآثار للأشـياء في أنفسها وفي الوجود الكاشف وليس في الوجود إلاّ الأظهار [47] ولا أثر له بدون مرتبة ما أو قابل ما .

[مصباح الأُنس : 120 ؛ و(ط - الحجري) ص 40]

[47] قوله : «ولا أثر له .. .» إلى آخره .

أي لا أثر للوجود مطلقاً إلاّ بتعيّن من التعيّنات وحقيقة من الحقائق ، كما الأمر كذلك في الفيض الأقدس ، بل الذات من حيث هي غيب مطلقاً ما ظهرت قطّ ، حتّى في ذوات الموجودات الكونية المؤثّر هو الذات مع تعيّن من التعيّنات .

****

إذ هو من تلك الحيثية غنيّ عن العالمين ، بل من حيث نسب أسمائه ومن حيث يعلم نفسه وما في نفسه من عين علمه بذاته ، [48] فإنّ تأثيره بالقدرة المتعلّقة بما عيّنته الإرادة الذاتية .

[مصباح الأُنس : 121 ؛ و(ط - الحجري) ص 41]

[48] قوله : «فإنّ تأثيره بالقدرة .. .» إلى آخره .

حاصله أنّ العلم تابع للمعلوم ، والإرادة تابعة للعلم ، والقدرة تابعة للإرادة ، والتأثير والإيجاد تابع للقدرة كما حقّق الشيخ الأعرابي في مواضع من فصوص الحكم(1) .

****

لا يقال : [49] الدليل يعاد في اختصاصه بتلك الصورة النوعية فإن كان باقتضاء السبب على طريق المسابقة العلّية تسلسل .

[مصباح الأُنس : 122 - 123 ؛ و(ط - الحجري) ص 41]

1- فصوص الحكم : 82 ، 130 ؛ شرح فصوص الحكم ، القيصري : 587 ، 808 .

[49] قوله : «الدليل يعاد في اختصاصه .. .» إلى آخره .

حاصله : أ نّنا ننقل الكلام في اختصاص الأجسام بالصور النوعية ، فإن كان بالفاعل المفارق فكذا إلى آخر الدليل ، وإن كان بصورة مختصّة أُخرى هلمّ جرّاً تسلسل ، هذا كلّه فيما إذا كان على طريق العلّية ، وأمّا إذا كان الاجتماعات السابقة معدّة لإفاضة الصورة النوعية ، فلم لا يجوز أن يفاض الآثار بواسطة الإعدادات السابقة من غير وساطة الصورة النوعية؟!

****

[50] على أنّ الجوهرية كالعرضية نسبة على قاعدة التحقيق ، والفرق بينهما بالتابعية والمتبوعية ، فلم لا يجوز أن يتقوّم نسبة متبوعة بحقائق مثلاً بنسب تابعة لحقيقة أُخرى كالحركة السريعة والبطيئة .

[مصباح الأُنس : 123 ؛ و(ط - الحجري) ص 41]

[50] قوله : «على أنّ الجوهرية كالعرضية .. .» إلى آخره .

كون الجوهرية والعرضية نسبة لا يقتضي جواز تقوّم أحدهما بالآخر ، كما أنّ العقلية والجسمية أيضاً نسبة ولا يجوز تقوّم أحدهما بالآخر ؛ فإنّ مظاهر الأسماء تابعة لها ، فالأسماء المتبوعة تقتضي الجوهرية ، والتابعة تقتضي العرضية والمراتب محفوظة (وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّه تَبْدِيلاً)(1) ، والنقض بالحركة

1- الأحزاب (33) : 62 .

السـريعة والبطيئة في غير محلّه ؛ أمّا على مسـلك الحكيم فظاهر ، وأمّا على مذهب أصحاب التحقيق فلأنّ الحركة لا يتقوّم بهما ، بل الحقّ تقوّم الحركة بالتجلّيات المتبوعة من وجه وهما متقوّمان بالتابعة ، بل التقويم والتقوّم بين الأسـماء المتجلّية والمظاهر دون المظاهر بعضـها مع بعض ، إلاّ بوجه آخر غير مـا يفهمه الجمهور ويحتـاج إلى مشـرب أحلى وتحقيق في الأسـماء المحيطـة والمحاطـة ، وليس هنا محلّ تحقيقه .

****

الثامن: في أنّه لا يؤثّر مؤثّر حتّى يتأثّر

[قال في المفتاح :] ومنه : أ نّه لا يؤثّر مؤثّر حتّى يتأثّر وأقلّ ذلك اسـتحضاره أو علمه في نفسه ما يريـد إيقاعه [51] بالمؤثّر فيه ، أو حضوره معهما أي مع الأثر والمؤثّر فيه .

[مفتاح الغيب : 16 ؛ و(ط - الحجري) ص 42]

[51] قوله : «بالمؤثّر فيه» .

متعلّق بإيقاعه وقوله : «أو حضوره» عطف على قوله : «اسـتحضاره» ، والمراد منه حضوره الاتّفاقي بالمعنى الذي قرّرنا في الهامش المتعلّق بذلك(1) .

****

إنّ المؤثّر إمّا أن يكون عالماً في نفسه بالأثر وبجميع المصالح والحكم - كالحقّ تعالى - أو بعضها ، فإمّا من نفسه - كأهل الكشف

1- يأتي في التعليقة التالية .

من الوجه الخـاصّ – أو من غيره ، [52] فإمّا بحضوره الاتّفاقي حالـة القصـد إلى التأثير أو باسـتحضاره بعد القصد وتجديد حضوره وهذه التأثّرات الأربعة .

[مصباح الأُنس : 126 ؛ و(ط – الحجري) ص 42]

[52] قوله : «فإمّا بحضوره الاتّفاقي .. .» إلى آخره .

مراده من «الحضور الاتّفاقي» هو العلم الابتدائي الانفعالي الذي ينال النفس من الخارج ، ومن «الاسـتحضار» هو اسـتحضار المعلوم من خزانة خياله أو عقله ، وهذا غير العلم الكشفي بل هو العلم الكسبي المخزون ؛ أي العلم الناشي من الملكة البسيطة الفعّالة .

****

[قال في المفتاح :] ومراتب التأثير أربعـة : رتبـة في نفس المؤثّر والثانية : في الذهن والثالثة في الحسّ والرابعة [53] الجامعة المشتملة على الثلاثة المذكورة فوقها» .

[مفتاح الغيب : 16 ؛ و(ط – الحجري) ص 43]

[53] قوله : «الجامعة المشتملة على الثلاثة» .

قال شـيخنا العارف – دام ظلّه العالي – وهي كما في تنزّل الحقائق الغيبيـة من العالم العقلي إلى مرتبة الخيال ومنه إلى مرتبة الحسّ كما في نزول جبرئيل – عليه السلام – على قلب رسول اللّه – صلّى اللّه عليه وآله – وتمثّله في عالم

خياله بحيث ملأ الخافقين(1) ، وتنزّله في حسّه الشريف بصورة دحية الكلبي(2) مثلاً ، وكقلب أحديّ جمعي لا يشغله الوحدة عن الكثرة ، والكثرة عن الوحدة ، وهو أيضاً جامع بين الثلاثة ، ثمّ إنّ الجمع بين العقل والخيال والحسّ والخيال أيضاً ممكن فيصير الأقسام ستّة .

****

قالت الفلاسفة بأنّه موجب بالذات ؛ والأشاعرة بأنّ أفعاله غير معلّلة بالأغراض ، لكنّهم قالوا : [54] المصالح الشرعية عائدة إلى العباد ، وهو (لا يُسـئَلُ عَمّا يَفعَلُ) والاستكمال في عودها إليهم ممنوع ؛ فإنّ من صار بذل الآلاف له ملكة صادرة بلا تأمّل لا يكون ببذل فلس لمستحقّ مستكملاً بوجه ، ولا شكّ أنّ نسبة حاله إلى وجود الحقّ نسبة أقلّ شيء إلى غير متناهٍ فأين استكماله به .

[مصباح الأُنس : 127 ؛ و(ط - الحجري) ص 43]

[54] لا يختصّ هذا البيان بالمصالح الشـرعية ؛ فإنّ نسبة تمام مراتب الوجود إلى الحقّ تعالى ليست إلاّ نسبة أقلّ شيء إلى غير المتناهي ، بل لا نسبة بينه - تعالى شأنه - وبين الأشياء كما حقّقنا في بعض رسائلنا(3) ،

1- بحار الأنوار 56 : 215 .

2- الكافي 2: 587 / 25.

3- شرح دعاء السحر : 37 .

وليس ما ذكره الأشاعرة(1) إلاّ لقصور نظرهم وإلحادهم بأسماء اللّه وكفرهم به تعالى شأنه .

****

قلت إنّما لم يذكره هاهنا لما قال الشيخ فيه : إنّه ليس تصوّراً علمياً [55] بل إدراك روحاني جملي من خلف حجاب الطبع والعلائق ، فلا يدخل في مراتب العلم إلاّ باعتبار القوّة القريبة من الفعل .

[مصباح الأُنس : 128 ؛ و(ط - الحجري) ص 43]

[55] قوله : «بل إدراك روحاني» .

أقول : وهو السرّ الوجودي الأحديّ الجامع للحقائق لكنّه محجوب بالعلائق الجسمانية والحجب الطبيعية ، وليس هذا هو العقل الهيولاني باصطلاح الحكيم(2) كما احتمله شيخنا العارف - دام ظلّه - وإن يوهمه قوله : «إلاّ باعتبار القوّة القريبة من الفعل» .

****

ورابعتها : الجامع للكلّ ؛ أي التصوّر المركّب من هذه الأقسام التي

1- التفسير الكبير 22 : 155 ؛ شرح المقاصد 4 : 301 ؛ شرح المواقف 8 : 202 ؛ كشف المراد : 306 .
2- راجع الإشارات والتنبيهات : 85 ؛ المبدأ والمعاد ، ابن سينا : 96 ؛ الحكمة المتعالية 3 : 368 ؛ شرح المنظومة 5 : 170.

هي أشعّة أنوار العلم في مراتب القوى [56] بأحدية الجمع ، كذا في تفسير الفاتحة .

[مصباح الأُنس : 129 ؛ و(ط - الحجري) ص 44]

[56] قوله : «بأحدية الجمع» .

ليس المراد بها المرتبة الكاملة الغيبية للنفس - كما هي إحدى إطلاقاتها - بل المرتبة المحيطة المبسوطة على جميع المراتب بحيث لا يشغلها شأن عن شأن ، وهذا البسط يؤكّد الجمعية الأحدية .

****

[57] وإنّما تعذّر هذا الإدراك قبل الدروج والعروج مع حصول المجاورة المذكورة للقرب المفرط وحجاب الوحدة إذ الغيب الإلهي لا يتعدّد فيه شيء فلا يضبطه النفس .

[مصباح الأُنس : 131 ؛ و(ط - الحجري) ص 44]

[57] قوله : «وإنّما تعذّر .. .» إلى آخره .

لا يحصل الإدراك الامتيازي الأسمائي إلاّ بالتجلّيات الأسمائية لا في الحضرة الواحدية ولا في الحضرة الكونية ، وعند اضمحلال الأسماء والصفات في أحدية الجمع لا حكم إلاّ للأسماء الذاتية ، فالامتياز والإدراك والمدرِك والمدرَك كلّها حكم الأسماء في الظهور بالواحدية والأسماء الذاتية عند التجلّي بالأحدية الجمعية وعند صعق السماوات والأرض ومن فيهنّ فلا حكم أصلاً؛

لا للأسماء ولا للأعيان ، وهذا غير الصعق الحاصل بالنفخ عند احتجاب القلوب .

قال الإمام أدام اللّه تعالى بركات أيّامه وجعلنا ممّن يستفيد من دقائق إشاراته وظرائف كلامه :

إلى هاهنا قرأت الكتاب عند شيخنا العارف الكامل الشاه آبادي – روحي فداه – وقد اتّفق انتقاله إلى طهران فصرت محروماً من فيضه دام ظلّه .

****

التاسع: في أنّ الأثر لايكون لموجود ما من حيث وجوده فقط

أمّا تفسير الكمالين فما قال الشيخ في التفسير : إنّ كمال الجلاء هو كمال ظهور الحقّ بالإنسان الكامل ، [58] وكمال الاستجلاء عبارة عن جمع الحقّ بين شهود نفسه بنفسه في نفسه وفيما امتاز عنه ، فيسمّى بسبب الامتياز غيراً ولم يكن كذلك قبله ، وعن مشاهدة الغير نفسه بنفسه من جهة كونه غيراً ومن امتاز عنه بعينه وعين من امتاز عنه .

[مصباح الأُنس : 138 ؛ و(ط – الحجري) ص 47]

[58] قوله : «وكمال الاستجلاء» .

ليس مطلق جمع الحقّ – جلّ اسمه – بين شهود نفسه بنفسه في نفسه وفيما امتاز عنه كمال الاستجلاء ، ولا مشاهدة الغير نفسه بنفسه مطلقاً مربوطاً به ، بل

الحقّ : أنّ كمـال الاسـتجلاء عبـارة عن مشاهـدة الحقّ نفسه باسـمه الجامع في المرآة الأتمّ؛ أي الإنسان الكامل ، فظهور الحقّ في المرآة الأتمّ كمال الجلاء ، وشـهود نفسه في تلك المرآة كمال الاستجلاء ، هذا عند اعتبار المراتب ، وأمّا عند الاضمحلال فكمال الجلاء ظهوره – جـلّ وعلا– في كـلّ مرآة ، وكمال الاسـتجلاء شـهود نفسه فيها ، وأمّا الامتيازات التي ذكرها الشـيخ فهي حكم الكمالين لا أنّها داخلة فيهما كما يظهر من عبارته .

وعندنا في هذا المشهد تحقيق رشيق يظهر شمّة منه من شرحنا لدعاء الأسحار من شهر رمضان المبارك(1) .

****

العاشر: في قاعدة كشفية يسرى حكمها في اُمّهات المسائل

اشارة

وشاهد بالنظر المذكور كمالاً آخر مستجنّاً في غيب هويّته غير الكمال الأوّل فإذاً رقيقة متّصلة بين الكمالين اتّصال تعشّق تامّ

[59] وهو كمال الجلاء والاستجلاء .

[مصباح الأُنس : 140 ؛ و(ط – الحجري) ص 48]

[59] قوله : «وهو كمال الجلاء .. .» إلى آخره .

أي ظهور نفسه بـذاك الكمـال المسـتجنّ في غيب هويّته وشـهود نفسه في ذلـك الكمـال كمال الجلاء والاسـتجلاء ، ومعلوم أنّ الكمالين المذكورين هاهنا غير ما ذكر قبيل هذا بقوله : «إنّ كمال الجلاء هو كمال ظهور الحقّ بالإنسان الكامل .. .» إلى آخره . فإنّ هذا في الحضرة العلمية وفي الأعيان الثابتة في غيب هويّته

1- شرح دعاء السحر : 11 و71.

بمقتضى استجماعه بأحدية ذاته لجميع الكمالات ، وذاك في الحضرة العينية والأعيان الموجودة .

****

فمرّ ذلك التجلّي في عوده على جميع التعيّنات العلمية فمخضها بتلك الحركة القدسية الشوقية [60] فانتشت بتلك المخضة البواعث العشقية من جميع الحقائق .

[مصباح الأُنس : 141 ؛ و(ط - الحجري) ص 48]

[60] قوله : «فانتشت بتلك المخضة» .

أي أنّ البواعث العشقية من الحقائق والأعيان الثابتة تابعة للباعث الحبّي الذاتي في الحضرة الغيبية ، كما أنّ الظهور التابع لتلك البواعث تابع لظهوره - تعالى شأنه - فتكون الأعيان محبوباً بالعرض ومقضيّاً بالعرض وظاهراً بالعرض ، وذاته - تعالى جدّه - محبوب ومراد وظاهر بالذات .

****

قال الشيخ في «النصوص» : إنّ للحقّ كمالاً ذاتياً وكمالاً أسمائياً يتوقّف ظهوره على إيجاد العالم ، والكمالان معاً من حيث تعيّن الحقّ في تعقّل الحاكم بهما أسمائيان ؛ إذ الحكم عليه بأنّ له كمالاً ذاتياً يستدعي تعقّل ذات الحقّ بغناه في ثبوت وجوده له عن سواه ، ولا شكّ أنّ كلّ تعيّن للحقّ [61] هو اسم له .

[مصباح الأُنس : 142 ؛ و(ط - الحجري) ص 49]

[61] حتّى أنّ كلمة «هو» – المشار به إلى غيب الهويّة – من الأسماء الذاتية ؛ فإنّ مقام الذات لا إشارة إليه أصلاً ، فلا اسم له ولا رسم ولا إشارة ، فكلّ ما تعقّل عاقل أو أشار إليه مشير ، فهو تعيّن من تعيّناته واسم من أسمائه ومظهر من مظاهره ، فهو هو وهو غيره .

****

بل قد يظهر بها في بعض المراتب وصف [62] الأكملية ومن جملتها معرفة أنّ هذا شأنه .

[مصباح الأُنس : 143 ؛ و(ط – الحجري) ص 49]

[62] قوله : «الأكملية» .

أي في مقام الظهور على بعض الوجوه ، وأمّا على وجه استهلاك الكلّ – كما هو شأن كلّ موجود ومظهر بالنسبة إلى الظاهر – فليست الأكملية الظهورية أيضاً ، بل على وجه أحدية جمعه للكلّ وأخذ كلّ النواصي بمقام أحديته وربطه الخاصّ مع كلّ موجود ليس التفوّه بالأكملية الظهورية في محلّه .

****

[63] توضيحه : إنّ صاحب كمال الحيطة واستيعاب الوجوه للوجود لو لم يوصف بوصف مظهر من مظاهره كان قادحاً في سعة إحاطته وكان الوصف له كمالاً غير أنّ الموصوفية به لكونه من فضائل الكمال المستوعب غير الموصوفية لا بذلك الوجه .

[مصباح الأُنس : 143 ؛ و(ط – الحجري) ص 49]

[63] فإنّ نسبة الكمال إلى الظاهر ذاتية حقيقية ، ونسبة التعيّن والنقص إليه عرضية مجازية وإن كان الكلّ منه وإليه ؛ (ما أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّه ِ وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)(1) وإن كان الكلّ من عند اللّه .

****

الأوّل : أنّ كلّ متعيّن من حيث دلالته على من تعيّن بتعيّنه عينه وإن كان من حيث [64] مفهوم تعيّنه غيره .

[مصباح الأُنس : 144 ؛ و(ط - الحجري) ص 50]

[64] قوله : «مفهوم تعيّنه» .

أي حقيقة التعيّن ، والمقصود أنّ المتعيّن عينه ذاتاً وكمالاً وغيره تعيّناً ونقصاناً ، وهذا الحكم جارٍ في الأسماء وصورها التي هي الأعيان وفي المظاهر الكونية عند المحقّق .

****

الثالث : أنّ كلّ اسم [65] من حيث دلالته على الذات له جميع الأسماء ومن حيث دلالته على المعنى الذي ينفرد به يتميّز عن غيره .

[مصباح الأُنس : 145 ؛ و(ط - الحجري) ص 50]

[65] قوله : «من حيث دلالته على الذات» .

أي من حيث ظهور الذات فيه ، فالذات بحقيقة أحدية جمعه ظاهر في كلّ

1- النساء (4) : 79 .

اسم ، فكـلّ اسم فيه جميع الأسـماء حقيقـة وإن كان التميّز باعتبار الظهور والبطون ، فالاسم الرحمن ظاهر فيه الرحمـة باطن فيه الغضـب والقهّار بالعكس ، فالجنّة حفّت بالمكاره والنار حفّت بالشهوات(1) ، فكلّ شيء آية اللّه اسمه الجامع لدى أُولى البصائر «ما رأيت شيئاً إلاّ ورأيت اللّه قبله ومعه»(2) أي باسمه الجامع ، كما عن الصادق عليه السلام(3) .

****

ومنه يعلم ذوق كلّ شيء في كلّ شيء [66] وهو للمحمّديين خاصّة كما مرّ .

[مصباح الأُنس : 145 ؛ و(ط - الحجري) ص 50]

[66] فإنّ لهم البرزخية الكبرى وهم أُمّة وسط ، وهذا سرّ الختمية ؛ أي تمام دائرة الوجود وختم سير النور في الغيب والشهود .

****

وعلى هذا بنى الشيخ الكبير [67] في «الفصوص» : أنّ «المصطفين» - الذين أُورثوا كتاب الجمع والوجود - ثلاثة .

[مصباح الأُنس : 146 ؛ و(ط - الحجري) ص 50]

1- راجع نهج البلاغة : 251 ، الخطبة 176 .
2- شـرح أُصول الكافي، صدر المتألّهين 3 : 432 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 117 ؛ مرآة العقول 10 : 391 ؛ شرح الأسماء ، السبزواري : 516 ، في هذه المصادر روي عن علي عليه السلام .
3- لقاء اللّه ، الملكي التبريزي : 29 .

[67] قوله : «في الفصوص» .

في الفصّ النوحي حيث قال :)ولا تزد الظالمين(لأنفسهم «المصطفين» الذين أُورثوا الكتاب ، فهم أوّل الثلاثة فقدّمه على «المقتصد» و«السابق» (إلاّ ضلالاً) إلاّ حيرة(1) انتهى .

أشار إلى قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ)(2) ، وفسّر القيصري الظالم بالفاني في الذات ، والمقتصد بالفاني في الصفات ، والسابق بالخيرات بالفاني في الأفعال(3) .

****

الوجه الثالث : أنّ من عرفها عرف أنّ مظهر الاسم الجامع كالإنسان الكامل من القطب وغيره يجوز أن يظهر فيه الكمالات الإلهية ، لكن [68] غير القسم الأوّل من الأقسام الثلاثة المذكورة في تفسير الفاتحة ، أعني غير ما يختصّ بجناب الحقّ تعالى ؛ كوجوب الوجود والأزلية والإحاطة .

[مصباح الأُنس : 147 ؛ و(ط - الحجري) ص 51]

[68] قوله: «غير القسم الأوّل - إلى قوله: - غير ما يختصّ بجناب الحقّ تعالى».

1- فصوص الحكم : 72 - 73 ؛ وراجع شرح فصوص الحكم ، القيصري : 526 - 527 .

2- فاطر (35) : 32 .

3- شرح فصوص الحكم ، القيصري : 526 - 527 .

أقول : وعنـدنا أنّ وجوب الوجود وما بعـده كلّها ثابتـة للإنسان الكامل والمظهر الأتمّ ، والفرق بينها وبين ما ثبت للّه تعالى في مقام أحـديّة الذات هو الفرق بين الظاهر والمظهر ، وبين الغيب والشهادة ، وبين الجمع والفرق ، فجميع الأسماء الإلهية – ذاتية كانت أو غيرها – ظاهرة في المظهر الأتمّ ، والاسم المسـتأثر في الحقيقة ليس من الأسماء فلا ظهور له ولا مظهر ، وأمّا الأسماء الذاتية حتّى الهوية الصرفة والغيب الأحـدي فلها ظهور بمعنى آخر ، بل لها ظهور في كلّ موجود بمعنى غيبي أحدي سـرّي لا يعرفه إلاّ اللّه ، ألا ترى قوله تعالى : (ما مِنْ دَابَّةٍ إِلاّ هُوَ آخِذٌ بِناصِيَتِها إِنَّ رَبِّی عَلی صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ)(1) ؛ فهذا هو الوجه الخاصّ بلا واسطة اسم من الأسماء أو مظهر من المظاهر .

****

[69] تأنيسه : قولهم : الحقيقة ليست من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا شيئاً من المتقابلات .

[مصباح الأُنس : 148 ؛ و(ط – الحجري) ص 51]

[69] قوله : «تأنيسه : قولهم : الحقيقة .. .» إلى آخره .

ولا يخفى أنّ قياس ظهور الحقيقة الإلهيّة في المظاهر الخلقية على الطبيعي مع الأفراد مع الفارق إلاّ على بعض الاعتبارات البعيدة كما هو الظاهر عند أُولى البصائر .

****

1- هود (11) : 56 .

[70] بل التحقيق : إنّ ذلك القاصر إذا ضمّ إلى الكامل الآخر اقتضى وصفاً فوق الكمال لا نقصاناً ومذمّة .

[مصباح الأُنس : 148 ؛ و(ط - الحجري) ص 51]

[70] قوله : «بل التحقيق أنّ ذلك .. .» إلى آخره .

هذا التحقيق ليس بشيء ؛ فإنّ ضمّ شيء إلى شيء لا يفيد شيئية أُخرى مقتضية لأمر من الأُمور ، كما هو المحقّق في محلّه ، ولكنّ التأنيس حاصل بأنّ الحقيقة اللا بشرطية الطبيعية مع أنّها في حدّ ذاتها ليست بناقصة ولا كاملة متّصفة بهما وتظهر مع كلٍّ منهما ، فالحقيقة المقدّسة الإلهية مع ظهورها وتجلّيها في كلّ المرائي الوجودية في عوالم الغيب والشهود مقدّسة عن كلّ التعيّنات منزّهة عن كلّ القصورات «مع كلّ شيء لا بالمداخلة وغير كلّ شيء لا بالمزايلة»(1) .

****

الفصل الأوّل: في تصحيح الإضافات التي بين الذات والصفات

المقام الأوّل: في الإشارة إلى تصوّر وجود الحقّ وهليّته

وأمّا الثالث - وهو الموجود - : فلأنّ موجوديته بالوجود الذي هو غيره ؛ لأنّه إمّا صفة الموجود - كما هو النظر القاصر لأهل الظاهر - أو الموجود [71] صفة الوجود - كما هو ذوق التحقيق - وكلّ ما موجوديته بالغير لا يكون واجب الوجود .

[مصباح الأُنس : 151 ؛ و(ط - الحجري) ص 52]

[71] قوله : «صفة الوجود» .

1- في المصدر : «لا بمقارنة»، أُنظر نهج البلاغة : 40 ، الخطبة الأُولى .

لأنّ الوجود قائم بذاته ومفهوم الموجودية المصدرية منتزعة منه ، وإلاّ بحسب حاقّ الواقع ومتن كبد الأعيان فالموجود والوجود شيء واحد لا اختلاف بينهما أصلاً .

****

ونسبة الضرب إلى الضارب يسمّى ضاربية وإلى المضروب يسمّى مضروبية وكلّ منهما يسمّى حاصل المصدر لا مصدراً فالموجودية منتسبة بالوجود بالمعنى الأوّل وحاصلة منه كالمضروبية بالضرب [72] وهي الحاصلة للمخلوقات .

[مصباح الأُنس : 152 ؛ و(ط - الحجري) ص 53]

[72] قوله : «وهي الحاصلة للمخلوقات» .

هذا شبيه مذهب ذوق المتألّهين أو عينه ، ولعلّ المحقّق الدواني أخذ مذهبه(1) منهم ؛ أي من أهل الذوق والعرفان أو طابق ذوقه ذوقهم .

****

بل إذا نسب إلى جميع الوجودات الخارجية [73] يلزم عدم الوجود له في ذاته وحصوله بمخلوقه وتأثير المعدوم في الوجودات .

[مصباح الأُنس : 154 ؛ و(ط - الحجري) ص 53]

1- راجع شواكل الحور في شرح هياكل النور: 167 - 171؛ سبع رسائل، المحقّق الدواني: 128؛ أُنظر الحكمة المتعالية 1: 72، 251، 398، و6: 63؛ شرح المنظومة 2: 114 - 115.

[73] إذا فرض أنّ الوجود الزائد مخلوقه ، وأمّا إذا فرض أنّه لازمه فلا يلزم هذا المحذور ، بل محذور آخر .

****

فإن قلت : كلّ منهما واجب بمعنى آخر ، فالمهيّة واجبة لذاتها أي لنفسها والوجود واجب [74] لذاته وهي المهيّة لاقتضائها إيّاه .

[مصباح الأُنس : 154 ؛ و(ط - الحجري) ص 53]

[74] قوله : «لذاته» .

أي لـذات الوجود ، وإنّما هو واجب الوجود بالـذات ؛ لأ نّه مقتضـى ذات المهيّـة ، والجواب أنّ هذا ليس الوجوب الذاتي بل بالغير كما هو معلوم .

****

[75] البرهان الرابع : إنّ الوجود المطلق موجود ؛ لصدق قولنا : الوجود موجود ، إمّا بصـحّة حمل الشيء على نفسه - وإن كان غير مفيد - أو بالذات ، لأنّ المهيّات غير مجعولة ، أو بالضرورة لامتناع سلب الشيء عن نفسه من حيث أخذه ذهناً أو خارجاً أو مطلقاً .

[مصباح الأُنس : 155 ؛ و(ط - الحجري) ص 54]

[75] قوله : «البرهان الرابع : إنّ الوجود المطق .. .» إلى آخره .

لاـ يخفى أنّ هـذا البرهـان لا يـدلّ على ما هو بصـدده من إثبات كون الحقّ وجوداً مطلقاً ، والغلط فيه ناشٍ من اشـتباه المفهوم بالمصـداق والحمل الأوّلي

بالشـائع ، وكيف كان فما نقل عن المحقّق الطوسـي من كون مهيّته تعالى عين وجوده(1) أدلّ دليل على المطلوب ؛ فإنّ سـلب المهيّة عنه تعالى سـلب كافّـة التعيّنات والتقيّدات وإثبات إحاطته على قاطبة الوجودات والموجودات ووجدانه لجميع الكمالات ومطلق الوجود (وَهُوَ الَّذِی فِی السَّماءِ إِلَهٌ وَفِی الأَرْضِ إِلَهٌ)(2)، «ولو دلّيتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبطتم - لهبط خ . ل - على اللّه»(3) .

****

[76] البرهان الخامس : أنّ الوجود المطلق لو لم يكن موجوداً كان معدوماً وإلاّ كذب أجلى البديهيات فارتفع الثقة عن العلميات .

[مصباح الأُنس : 157 ؛ و(ط - الحجري) ص 55]

[76] قوله : «البرهان الخامس .. .» إلى آخره .

هذا البرهان في غاية السقوط ، والاشتباه فيه ناشٍ من أخذ مطلق الوجود مكان الوجود المطلق ، والمقصود إثبات الثاني للحقّ لا الأوّل ؛ فإنّه ليس محلّ البحث هاهنا . فتدبّر .

****

1- مصباح الأُنس : 108 و156 .

2- الزخرف (43) : 84 .

3- سنن الترمذي 5 : 78 / 3352 ؛ شرح فصوص الحكم ، القيصري : 837 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 114 .

[77] إنّ ارتفاع الحقيقة الكلّية التي هي ذات الأفراد ومقوّمها عين ارتفاع الأفراد التي من جملتها وجود الواجب .

[مصباح الأُنس : 157 ؛ و(ط - الحجري) ص 55]

[77] قوله : «إنّ ارتفاع الحقيقة الكلّية» .

ليس نسبة مفهوم الوجود إلى ما صدق عليه نسبة الحقيقة الكلّية إلى أفرادها والمهيّة على مصاديقها ، وأمّا حقيقة الوجود التي هي عين الحقّ فهي ليست بمهيّة كلّية صادقة على الأفراد ، وهذا أمر مشتبه على الشارح وأترابه وقد حقّق في محلّه ، فمن أراد الاطّلاع عليه فليراجع كتب صدر المتألّهين(1) قدس اللّه نفسه الزكيّة .

****

[78] الشبهة الأُولى : أنّ المطلق لا تحقّق له إلاّ في الذهن والواجب من يجب وجوده في الخارج .

[مصباح الأُنس : 159 ؛ و(ط - الحجري) ص 56]

[78] قوله : «الشبهة الأُولى .. .» إلى آخره .

هذه الشبهة وجوابها في غاية السقوط ، أمّا الشبهة فلأنّها ناشئة من اشتباه المفهوم الذهني بالحقيقة الخارجية ، فالإطلاق الذي نحن بصدد إثباته للحقّ تعالى هو عين الوجود الصريح الخارجي الذي لا تعيّن له ولا ماهية بل هو نور

1- الحكمة المتعالية 1 : 50 ، 257 ، 259 ؛ المشاعر : 6 - 9 ؛ مفاتيح الغيب : 322 .

محض وحقيقة خالصة لا ـ سبيل للبطلان إليه ولا طريق للبوار الذي هو التعيّن أو اللازم له إليه ، وأمّا الإطلاق المفهومي : فهو خارج عن حقيقة الحقّ عند الكلّ وليس أحد يتفوّه به ، وبهذا يظهر سقوط الجواب أيضاً ؛ فإنّ الحقّ في الجواب ما عرفت وهو لا يبتني على وجود الطبيعي ، وليس نسبة الحقيقة الحقّة الإلهية الإطلاقية مع مفهوم الوجود المطلق نسبة المهيّة مع أفرادها كما هو أظهر من أن يخفى على أُولى النهى .

****

إنّ الحقّ وجود الكلّي الطبيعي في الخارج [79] لوجود أحد قسميه وهو المخلوط .

[مصباح الأُنس : 160 ؛ و(ط - الحجري) ص 56]

[79] قوله : «لوجود أحد قسميه وهو المخلوط» .

إثبات وجود الطبيعي بوجود المخلوط ظاهر الفساد وإن أصرّ عليه بعض المحقّقين من أهل النظر في كتبه(1) ؛ فإنّ تقسيم المهيّة إلى الأقسام الثلاثة من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها على التحقيق ، فالمخلوط لا وجود له البتّة وإن كان الطبيعي له وجود .

والطريق الصحيح لإثباته هو من طريق حمل الطبيعي على الأفراد الخارجية ، والحمل يقتضي الاتّحاد أمّا مفهوماً فليس ، وأمّا وجوداً فهو المدّعى ، وللمقام تفصيل وتحقيق ليس مجال ذكره واللّه العالم .

1- شرح المنظومة 1 : 139 ، و 2 : 345 ؛ شرح الأسماء ، السبزواري : 331 .

[80] وجملة الكلام فيه : أنّ الحقّ أنّ الذات المطلق إمّا أن يتوقّف على تحقّق صفاتها وأحوالها المشخّصة بدون عكسه أو بالعكس كذلك ، أو لا ـ توقّف من الطرفين ، أو لكـلٍّ توقّف على الآـخر من وجه . فالأـوّل بيّن الاسـتحالة ؛ لأنّ توقّف تحقّق الـذات على تحقّق أحوالها دور ويقتضي أن يكون الذات والحال على عكس المفروض . والثاني يقتضي أن يتعيّن الماهية قبلها تعيّناً شخصياً ، فلا يكون كلّية ، هذا خلف . والثالث محال ؛ لأنّ الوصف والحال ما يكون تبعاً في الوجود .

[مصباح الأُنس : 161 ؛ و(ط - الحجري) ص 56]

[80] قوله : «وجملة الكلام» .

لولا هـذه الجملة التي زعم أنّها تحقيق لكان صدر كلامه موافقاً للتحقيق ، ولكنّه على زعمي أخذ صدر كلامه من غيره كالقونوي وأترابه ولم يطّلع على حقيقته .

وبالجملة : ففي قوله «والثاني يقتضي أن يتعيّن المهيّة قبلها .. .» إلى آخره ، نظر واضح ؛ فإنّ الكلّية التي سلبها متحاشياً إن كانت المفهومية فالحقّ سـلبها ، وإن كانت بمعنى سعة الوجود وإحاطته كما في تعبير كثير من أهل المعرفة فلا يكون تالياً لما ذكر . والحقّ أنّ في كلام هذا الشارح القاضي في كثير من المواضع أغلاط غريبة ، ومن لم يجعل اللّه له نوراً فما له من نور .

****

«وهذه النسبة هي السارية فيما بين الهيولى والصورة والجوهر والعرض في الشخص [81] فإنّها سرّ سريان وجود الحقّ في المظاهر .. .» .

[مصباح الأُنس : 162 ؛ و(ط - الحجري) ص 57]

[81] قوله : «فإنّها سرّ سريان وجود الحقّ .. .» إلى آخره .

هـذا وأمثاله من لوازم المهيّـة والنقص وليس من أسـرار سـريان الحقّ ؛ فإنّ الكمالات برمّتها منه ومن أثر ظهوره في الخلق ، وأمّا النواقص : فمن نفس المهيّات فهو تعالى : (نُورُ السَّـمَواتِ وَالأَرْضِ)(1) ، وأمّا الظلمات اللازمـة للتعيّنات فمن الكلمة الخبيثة ، وإن قلنا بأنّ الكلّ من عند اللّه فهو بنحو العرضية واللازمية كما هو ظاهر .

****

[82] الشـبهة الثالثة : لو كان الوجود المطلق واجباً لكان كلّ وجود واجباً حتّى وجود القاذورات والخنازير والحيّات تعالى اللّه عمّا لا يليق به .

[مصباح الأُنس : 162 ؛ و(ط - الحجري) ص 57]

[82] قوله : «الشبهة الثالثة .. .» إلى آخره .

هذه الشبهة كأمثالها أيضاً واهية ساقطة ناشئة من عدم الفرق بين الوجود

1- النور (24) : 35 .

المطلـق أي الغير المتعيّن المجرّد عن كافّـة المهيّـات والتعلّقـات ، وبين مطلـق الوجود المحكوم في كـلّ وجود بحكمه ، ولاـ يحتـاج إلى تحقيقات الشارح التي هي منظور فيها في نفسـها ، وإن شـئت بلسان أهل المعرفة فقل : إنّ الوجود مطلقاً كمال وجمال ، والنقص ناشٍ من التعيّنات والمهيّات لا أصل الوجود ، وهـذا أيضاً غير مربوط بما نحن بصـدده من إثبات الوجود المطلق للباري - جلّ ذكره - بل راجع إلى أنّ ظهوره في مجالي الأنوار كمال ونور وهو (نُورُ السَمَواتِ وَالأَرْضِ)(1) .

****

[83] الشبهة الرابعة : أنّ الوجود ليس بموجود كما أنّ الكتابة ليست بكاتب والسواد ليس بأسود حتّى قيل مبدء المحمول من أفراد نقيضه .

[مصباح الأُنس : 163 ؛ و(ط - الحجري) ص 57]

[83] قوله : «الشبهة الرابعة .. .» إلى آخره .

هـذه الشـبهة غير مرتبطـة بما نحن بصـدده من أنّ الحقّ وجود مطلق بل راجعـة إلى أصل تحقّق الوجود ، ففي الحقيقـة هـذه المرحلـة قبل المرحلة التي الآن الكلام فيها . فتدبّر .

****

1- النور (24) : 35 .

[84] الشـبهة الخامسة : أنّ الوجود المطلق ينقسم إلى الواجب والممكن والقديم والحادث والمنقسم إلى شـيء وغيره لا يكون عينه فضلاً عن أن يكون المنقسم إلى الممكن واجباً وإلى الحادث قديماً .

[مصباح الأُنس : 164 ؛ و(ط - الحجري) ص 58]

[84] هـذه الشـبهة أيضـاً من بـاب اشـتباه الوجود المطلق مع مطلق الوجود ، فالوجود المطلق واجب ليس إلاّ ، ومطلق الوجود مفهوم عامّ بديهي لازم للحقائق الوجودية وصادق عليها صدقاً عرضياً .

****

[85] الشبهة السابعة : أنّه مقول على الموجودات بالتشكيك فإنّه في العلّة أقوى وأقدم وأولى منه في المعلول ويمتنع أن يكون الواجب مقولاً على غيره بالتشكيك .

[مصباح الأُنس : 167 ؛ و(ط - الحجري) ص 59]

[85] قوله : «الشبهة السابعة» .

هذه الشـبهة أيضاً غير مرتبط بما نحن بصدده - كما لا يخفى - إلاّ أ نّه لازمه كأمثاله ، بل هي شـبهة في مقابل من يقول : إنّ الوجود في كلّ موجود عين في الخارج .

والجواب عنهـا - كمـا في محلّه - أنّ التشـكيك الخاصّ الـذي يكون ما به الاشتراك فيه عين ما به الامتياز لا يقتضـي الزيادة ، بل بأن يكون للحقيقة عرض عريض ، فلها مراتب كاملة وناقصة ، والكمال عين الحقيقة ، والنقص خارج عنها ،

والهويّات بسيطة ، فراجع إلى مكانه ك «الأسفار»(1) وغيره(2) .

****

[86] الشبهة الثامنة : اشتراك الوجود معنوياً بين الواجب والممكنات قد ثبت بالبرهان .

[مصباح الأُنس : 157 ؛ و(ط - الحجري) ص 59]

[86] والجواب عنها : أنّ الاشتراك المعنوي الـذي هو روح وحدة الوجود لا ينافي أن يكون للوجود مراتب ، بل كون الحقيقة ذات المراتب يؤكّد الوحدة الحقيقية ، ولا يخفى أنّ هذه الشبهة أيضاً غير مربوطة بما نحن فيه .

****

[87] الشبهة التاسعة : أنّ دليلهم في إثبات زيادة الوجود على المهيّة ، بأنّا نعقلها ونشكّ في وجودها ، فالمعقول غير ، غير المعقول جارٍ في وجود الوجود فثبت بذلك أنّه ليس عينه .

الشبهة العاشرة : أنّ مفهوم الوجود وهو الكون العامّ معلوم لكلّ أحد حتّى قيل ببداهته وحقيقة الواجب غير معلومة فلا يكون هو إيّاها .

[مصباح الأُنس : 168 ؛ و(ط - الحجري) ص 59]

1- الحكمة المتعالية 1 : 120 ، 427 ، فصل 5 ؛ و6 : 117 .

2- المشاعر : 7 و33 ؛ شرح المنظومة 1 : 126 ، و2 : 105 .

[87] هاتان الشـبهتان – كبعض الشبهات السابقة – غير راجعة إلى ما نحن فيه ابتداءً ، بل باعتبار أنّ الوجود إذا كان عين المهيّة في الواجب فلازمه أن يكون وجوداً مطلقاً ، فنفي العينية يلازم نفي الإطلاق .

****

[88] والتحقيق الأتمّ أفاد أ نّه متى شمّ أحد من معرفتها رائحة فذلك بعد فناء رسـمه وانمحاء حكمه وتعيّنه واسمه واستهلاكه تحت سطوات أنوار الحقّ .

[مصباح الأُنس : 168 ؛ و(ط – الحجري) ص 59]

[88] قوله : «والتحقيق الأتمّ .. .» إلى آخره .

وهـذا هو المشاهـدة الحضوريـة الحاصـلة للأولياء والعرفاء الكمّل بعـد الرياضات المعنوية ، وهي أعلى وأجلّ من كلّ عرفان واكتناه ؛ فإنّ الاكتناه بقدم الفكر وهو غير معقول في الوجود ، وفيما يجوز هو أيضاً علم ناقص حاصل من الفكر الذي هو ترتيب أُمور لتحصيل آخر ، فهو في الحقيقـة مثار الكثرة والغيريـة والغير لا يعرف الغير ، بخلاف العلم الشـهودي والمعرفـة الحضوريـة ؛ فإنّه مثار الوحـدة والهوهوية ونفي الغيرية حتّى رسوم التعيّنات الماهوية .

پس عدم گردم عدم چون ارغنون گويدم انّا إليه راجعون(1)

****

1- مثنوى معنوى : 512 ، دفتر سوم ، بيت 3906 .

فلاـ يعزب عن علمه مثقـال ذرّة في الأرض ولا في السـماء ، فعلمه بالكلّي كلّي [89] وبـالجزئي جزئي وبكلّ شـيء على ما هو عليه حتّى بنفسه ، وعلمه بنفسه عين علمه بجميع المعلومات .

[مصباح الأُنس : 170 ؛ و(ط - الحجري) ص 60]

[89] قوله : «وبالجزئي جزئي» .

بل علمه بالكلّي والجزئي والمحيط والمحاط والعقل والهيولى كلّي محيط على نعت واحـد بلا اختلاف حيثيّـة ولا تقـدّم ، فهو تعالى يعلم الجزئيات على نعت الإحاطـة والكلّيـة ، والتقييـد والجزئيـة من ناحية المعلوم لا العالم ، وليس علمه تابعاً للمعلوم لا في العلم الذاتي وهو واضـح ، ولا في العلم الظهوري الفعلي ، وذلك لأنّ الفيض الإشـراقي والوجود المنبسط مقـدّم على المهيّات والتعيّنات كما هو مبرهن في محلّه ومعلوم عند أهله(1) .

****

الفصل السادس : ولأنّه لإطلاقه وسع كلّ شـيء رحمـة ؛ أي وجوداً وعلماً ، فلا يمكن وقوع ما يخالفه وصـحّ سـرّ القدر وصحّ تبعيّة الإرادة لعلمه كما تبعتها القدرة بإظهار ما عيّنته الإرادة [90] وبمقارعتهما يظهر الكلام .

[مصباح الأُنس : 171 ؛ و(ط - الحجري) ص 61]

[90] قوله : «وبمقارعتهما يظهر الكلام .. .» إلى آخره .

1- الشواهد الربوبية : 70 ؛ الحكمة المتعالية 2 : 328 .

وهـذا هو الكلاـم الفعلي الظهوري في مقـام الفيض والتجلّي الفعلي ، وأمّا الكلام الـذاتي النفسـي فهو إظهار ما في غيب ذاته في الحضـرة الأسـمائية ومقام الواحديـة التابع للتجلّي الـذاتي العلمي والحبّ الـذاتي والإرادة الذاتية ، بل على التحقيق العرفاني والذوق الشـهودي هو تعالى متكلّم في مقام الأحديـة ، وتكلّمه الفيض الأقـدس والتجلّي الأعلى الأرفع ، والمخاطب به الأسـماء الذاتية أوّلاً ، وحضـرة الواحدية والأسـماء والصـفات ثانيـاً ، ومتكلّم في مقـام الواحديـة وتكلّمه التجلّي بمقام اسم اللّه بوجهته الظاهرة ، والمخاطب به الأعيان الثابتـة عين الإنسان الكامل أوّلاً والبقيّـة تبعاً له ، وقـد بسـطنا الكلام بما لا مزيـد عليه في الرسالـة الموسومـة ب «مصـباح الهدايـة إلى حقيقة الرسالة والولاية»(1) .

****

[91] والإبداع والاختراع لما لا مادّة ولا مدّة له ، غير أنّ الإبداع يناسب القدرة والاختراع يناسب الحكمة . ثمّ التكوين لما له مادّة بلا مدّة ، والإحداث لما له هما ، هذا عند أهل النظر وفي طور التحقيق التكوين شامل للكلّ .

[مصباح الأُنس : 172 ؛ و(ط - الحجري) ص 61]

[91] بل التحقيق أنّ الإبداع شامل للكلّ ؛ فإنّ إيجاده تعالى منزّه عن كلّ ما يتوهّم من المادّة والمدّة وغير ذلك من سمة المخلوقين ، وهذه الأُمور من ناحية المخلوق لا الخالق ، فإيجاده بالفيض المقدّس عن كلّ تكوين وتدريج ، فالعالم

1- مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية ، المشكاة الثانية، المصباح الأوّل، نور 10 - 12.

بقضّه وقضيضه مبدع ، وإن أُطلق على بعضه الخلق – مثلاً – فباعتبار الجنبة الخلقية ، فتدبّر .

****

المقام الثاني: في أنّ الحقّ تعالى واحد وحدةً حقيقية

المرتبة الثالثة : اعتبارها من حيث الأحكام اللاحقة التي هي على نوعين : من الأحكام يتعقّل في الوحدة ، [92] وظهوره موقوف على شرط أو شروط مع اشتمال الوحدة عليها بالقوّة .

[مصباح الأُنس : 174 ؛ و(ط – الحجري) ص 62]

[92] قوله : «وظهوره موقوف على شرط .. .» إلى آخره .

كسريان حقيقة الوجود التي هي الوحدة الحقّة الحقيقية؛ فإنّه من أحكام حقيقة الوحدة ، لكنّه يحتاج إلى المجالي والمرائي ؛ أي بحسب الظهور بنعت الكثرة .

****

وثمّة [93] صنف أعلى وذوقهم أنّ الفعل الوحداني الإلهي المطلق عن الوصف في الأصل تعيّنه بالتأثير والتأثّر التكيّفي إنّما يكون بحسب المراتب التي يحصل منها جملة من أحكام الوجوب والإمكان في قابل لهما .

[مصباح الأُنس : 175 ؛ و(ط – الحجري) ص 62]

[93] قوله : «صنف أعلى وذوقهم» .

فإنّ الصنف الأوّل نسب النفع والضرّ إلى المعدّات ، وهذا الصنف نسب النفع

إلى جهة الوجوب والضرّ إلى جهة الإمكان ، ولسان هذا قوله تعالى : (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّه وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)(1) ، والصنف الثالث هم الذين نسبوا الكلّ إلى اللّه ولسانهم: (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللّه)(2) ؛ وقوله تعالى: (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللّه رَمَى)(3) وإن كان في هذا المقام مقامات ومراتب ليس المقام محلّ بسطه .

****

[94] وأمّا النسبية وهي وحدة النسب أو الأحكام ، لكن بنسبتها إلى الذات لا باعتبار مفهوماتها .

[مصباح الأُنس : 176 ؛ و(ط - الحجري) ص 63]

[94] فإنّها كثيرة في مقام الواحدية وحضرة الأسماء والصفات ، وأمّا حقائقها فواحدة وحدة حقّة حقيقية منزّهة عن الكثرات وأحكامها .

****

فالأحدية سقوط كافّة الاعتبارات ، والواحدية تعلّقها (تعقّلها خ . ل) في [95] ظهور الذات .

[مصباح الأُنس : 178 ؛ و(ط - الحجري) ص 63]

1- النساء (4) : 79 .

2- النساء (4) : 78 .

3- الأنفال (8) : 17 .

[95] وأمّا الـذات من حيث هي فلا يعتبر فيها الأحديـة ولا الواحديـة ولا سائر الصـفات ، ففي الحقيقـة إسـقاط كافّة التعيّنات والاعتبارات راجعة إليها لا إلى الأحدية ؛ فإنّ فيها اعتبار الأسماء الذاتية بنحوٍ كما مرّ في صدر الكتاب .

****

المقام الثالث: في أنّ المدرك من الحقّ ليس كنه ذاته

وأضبط ما ذكروا في إثبات الوحدة أنّه لو تعدّد فأقلّه اثنان ، فإمّا أن يقدر أحدهما على خلاف مراد الآخر ونقيضه أم لا ، الثاني عجز عن الغير في محلّ الإمكان وينافيه الأُلوهية ، بخلافه عن الجمع بين النقيضين فإنّه [96] عجز لنبو المحلّ في نفسه وعدم الإمكان .

[مصباح الأُنس : 180 ؛ و(ط - الحجري) ص 64]

[96] وهـذا في الحقيقـة ليس عجزاً بل الجمع بين النقيضـين من الممتنعات الذاتيـة الغير القابلة للوجود ، ولا ينافي عموم القدرة وسـريان الفيض كما لا يخفى .

****

كلّ ما يشـهده من الأكوان بعقل أو خيال أو حسّ غير ما يـدركه من الحقائق المجرّدة [97] في حضـرة غيبها بالكشف إمّا ألوان أو أضواء أو سطوح .

[مصباح الأُنس : 180 ؛ و(ط - الحجري) ص 64 - 65]

[97] قوله : «في حضرة غيبها بالكشف» .

أمّا المشاهدة الحضورية والمكاشفة الذوقية فليست من الاكتناه في شيء ؛

فإنّ الاكتناه بقـدم الفكر وهي ببراق الذوق والعشق ، والفكر ترتيب اُمور معلومة لتحصـيل أمر مجهول ، فما لا جنس له ولا فصل ولا حدّ له فلا برهان عليه ، فالفكر حجاب والعلم هو الحجاب الأكبر ، والمشاهـدة حضور وتدلٍّ وتعلّق وربط ورفض قاطبة التعيّنات ، كما أفصح عنه قوله تعالى : (ثُمَّ دَنا فَتَدلّى فَكانَ قَابَ قَوسَيْنِ أَو أَدنى)(1) ، وقول وليّ العصـر - روحى له الفـداء على ما نقل عنه -(2) في بعض الأدعية «وأنِر أبصار قلوبنا بضياء نظرها إليك حتّى تخرق أبصار القلوب حجب النور فتصل إلى معدن العظمة وتصير أرواحنا معلّقة بعزّ قدسك»(3) ، فالمعرفـة مرغوب فيها ومأمور بها ، والفكر مرغوب عنه ومنهيّ عنه . وهذا أحد وجوه الجمع بين الأخبار الآمرة بالمعرفة والناهية عن الفكر في ذات اللّه (4)، فافهم واغتنم .

****

حيث يظهر لدى الفتح [98] أنّ الحقّ المتجلّي آلة لإدراك العبد المتجلّى له ، فبي يسمع وبي يبصر .

[مصباح الأُنس : 183 ؛ و(ط - الحجري) ص 66]

1- النجم (53) : 9 .

2- لم نعثر على ناقله عن وليّ العصـر(عجل الله تعالى فرجه الشـريف) والموجود في «الإقبال» وسائر المصادر هكذا : عن ابن بابويه قال : إنّها مناجاة أمير المؤمنين على بن أبي طالب - عليه السلام - والأئمّة من ولده - عليهم السلام - كانوا يدعون بها في شهر شعبان .

3- إقبال الأعمال : 199 ؛ بحار الأنوار 91 : 99 .

4- راجع بحار الأنوار 3 : 257 .

[98] قوله : «أنّ الحقّ المتجلّي آلة . . .» إلى آخره .

فـإنّ العبـد إذا صار فانياً في الحقّ يصـير الحقّ سـمعه وبصـره ويـده ليس للعبـد سـمع ولا بصـر ، وهـذا هو قرب النوافل الحاصل للسالك المجذوب المشار إليه في الحديث القدسي بقوله : «وإنّه ليتقرّب إليّ بالنافلة حتّى أُحبّه»(1) .

وإذا صار العبد باقياً ببقاء اللّه عند شـمول توفيق اللّه يصـير العبد سـمع الحقّ وبصره واللّه تعالى يسمع به ويبصر به ؛ فإنّ مقامه عند الرجوع إلى مملكته مقام مشيّة اللّه الظاهرة ، وهذا هو قرب الفرائض الحاصل للمجذوب السالك المشار إليه في قوله عليه السلام : «رضا اللّه رضانا أهل البيت»(2) وقوله عليه السلام : «أنا يد اللّه وعين اللّه»(3) وغير ذلك من التعبيرات ، وأشار المولوي المثنوي(4) إلى المقام الأوّل بقوله : «از عبادت می توان اللّه شد» وإلى المقام الثاني بقوله : «نی توان موسی کلیم اللّه شد» .

* * * * * * * *

فعلى كلّ حال يكون ذلك الإدراك والشـهود والتجلّي من حيث تعيّنه ومشـيّته وعلمه الأقدس بذاته تعالى [99] من حيث واحديتها لا من حيث إطلاقها وأحديتها .

[مصباح الأُنس : 183 ؛ و(ط - الحجري) ص 66]

1- الكافي 2 : 352 / 7 .
2- بحار الأنوار 44 : 367 .
3- الكافي 1 : 145 / 8 .
4- لم نعثر عليه في النسخ الموجودة من المثنوي .

[99] قوله : «من حيث واحديّتها» .

فإنّ في كلا المقامين يكون حكم الكثرة باقياً والفناء ليس تامّاً وليس فناءً عن الفناء ، وأمّا التجلّي من حيث الإطلاق والأحدية ، فيفني كلّ التعيّنات ولا يبقى إشارة واسم إلاّ عند الصحو الحاصل بعد المحو ، وهذا هو مقام (أوْ أَدْنى)(1) المشار إليه بعد الصحو بقوله : «لي مع اللّه حالة أو وقت . . .»(2) إلى آخره . وهذا التجلّي بالإطلاق والأحدية يحصل للكمّل في بعض حالات السلوك ، وللختم في كلّ الحالات ، وللناس كلّهم عند القيامة الكبرى .

****

[100] لما تقرّر في «الفكوك» : أنّ النور لا يدرك ويدرك به والظلمة عكسه تُدرك ولا يُدرك بها ، والضياء الحاصل من اختلاطهما يدرك ويدرك به .

[مصباح الأُنس : 184 ؛ و(ط - الحجري) ص 66]

[100] قوله : «لما تقرّر في الفكوك» .

عبارة «الفكوك» هكذا : «وإذ قد نبّهتك على شأن النور الحقيقي وأنّه يدرك به وهو لا يدرك ، فاعلم أنّ الظلمة لا تدرك ولا يدرك بها ، وأنّ

1- النجم (53) : 9 .

2- كشف المحجوب : 480 ؛ شرح فصوص الحكم ، القيصري : 298 ؛ بحار الأنوار 79 : 243 ؛ لقاء اللّه ، الملكي التبريزي : 291 .

الضياء يدرك ويدرك به»(1) انتهى .

ومعلوم أنّه غير مـا نقله الشـارح أو فهم من عبـارته ونقل بالمعنى ، مع أنّ ما ذكره الشارح غير صـحيح ؛ فإنّ الظلمـة عـدم محض وهو غير مدرك أصـلاً . نعم وقع نظير ما ذكره الشارح في عبارة الشيخ الكبير في تفسيره على ما حكاه الشارح ، قال في ذيل كلام منه : «أمّا ما امتاز به الحقّ عن الخلق فله مرتبـة الغيب والنور المحض ، ومن شأنه أن يـدرك به ولا يدرك – ثمّ قال – وأمّا للحضـرة الكيانية فالظلمة المنبّهة على مرتبة الإمكان والعدم المعقول ، ومن شأنها أن تدرك ولا يدرك بها – ثمّ قال – وأمّا البرزخ المنعوت بالضـياء المسـمّى بالعماء فمن شأنه أن يدرك ويدرك به»(2) انتهى كلامه .

ويمكن الفرق بين العبارتين بأنّ المقصود من عبارة «الفكوك» هو محض الظلمة ، ومن عبارة الشـيخ هو ظلمة الإمكان لا محضـها كما هو صريح عبارته فلا تغفل .

****

السؤال الثـاني : أنّ وجود الواجب متعيّن في العقـل ، واتّفق جميع العقلاء أنّ حقيقته مجهولـة ، والمعلوم غير المجهول ، وكونه معلوماً من وجه ومجهولاً من وجه يقتضي تعقّل جهتين مختلفتين فيه ، وهو واحد من جميع الوجوه ؛ [101] وذلك أنّ

1- الفكوك : 226 .

2- إعجاز البيان في تفسير أُمّ القرآن : 92 – 93 ؛ مصباح الأُنس : 232 – 233 .

المجهول حقيقته والمعلوم نسبته المسمّى بالكون والموجودية ، والأوّل تصوّر والثاني تصديق ، ولا يلزم من معلومية حصول الوجود معلومية كنه الوجود ؛ لأنّ التصديق لا يقتضى تصوّر كنه الأطراف .

[مصباح الأُنس : 189 ؛ و(ط - الحجري) ص 68]

المقام الرابع: في نسبة الوجود إلى حقيقته كلّ موجود بالعينية والغيرية

[101] قوله : «وذلك أنّ المجهول . . .» إلى آخره .

وأيضاً الاكتناه والعلم بالحقيقة غير شهود الحقيقة والحضور عنده ، كما أنّ النور مشهود كلّ أحد وغير معلوم لهم ، كذلك حقيقة الوجود مشهود كلّ أحد والحاضر عند كلّ أحد بحيث لا يشهد شيء إلاّ به ، فهو مبدأ كلّ إدراك وشهود وعلم ، ومع ذلك غير مكتنه ولا معلوم لأحد ، وبهذا يندفع كثير من الإشكالات .

****

المقام الخامس: في أنّ الصادر الأوّل هو الوجود العامّ لا العقل الأوّل

الأوّل : أنّ الوجود العامّ إمّا ممكن أو واجب ، الثاني محال ؛ لاستحالة صدور الواجب وتعدّده ، وعلى الأوّل : إن اشتمل على ماهيةٍ غير الوجود وكان الاشتراك بين الماهيات بمجموع الوجود والمهيّة ، كان المشترك بينها [102] ممكناً بماهيته ووجوده وليس كذلك .

[مصباح الأُنس : 193 ؛ و(ط - الحجري) ص 70]

[102] أي ممكناً واحداً وجوداً وماهية وليس كذلك ؛ فإنّ الأشياء متعدّدة ممتازة ليست بواحدة ومشتركة في كلّ الجهات .

وإن لم يشترك المهيّة بل الوجود فقط كان الصادر الأوّل من الممكنات هو القلم الأعلى ، [103] وإن لم يشتمل على مهيّة غير

الوجود كان واجباً ؛ لما مرّ من الوجوه .

[مصباح الأُنس : 193 ؛ و(ط - الحجري) ص 70]

[103] قوله : «وإن لم يشتمل على مهيّة . . .» إلى آخره .

والجواب عنه وعن سائر الشبهات : أنّ الوجود المفاض ليس له ماهية ، بل هو وجود محض متعلّق بالواجب تعالى وربط محض وتعلّق صرف ومعنى حرفي ، وبهذا يفرق بينه وبين الواجب تعالى ؛ فإنّ الواجب قيّوم بذاته مستقلّ في هويّته والوجود العامّ المتقوّم به ذاتاً صرف الاحتياج ومحض الفاقة .

* * * * * * * *

قلت : [104] الوجود العامّ من الحقائق الإلهية والمراتب الكلّية الأسمائية ، فهو بذاته ذات الواجب كما سيجيء .

[مصباح الأُنس : 194 ؛ و(ط - الحجري) ص 71]

[104] قوله : «الوجود العامّ من الحقائق الإلهيّة .. .» إلى آخره .

والحقّ الحقيق بالتصديق عند المشرب الأحلى والذوق الأعلى : أنّ الوجود العامّ لا يمكن أن يشار إليه ، وأن يحكم عليه بحكم ، لا عين الحقّ ولا غيره ، لا مفيض ولا مفاض ، لا هو من الأسماء الإلهية ولا الأعيان الكونية ، بل كلّ ما يشار إليه أ نّه هو هو غيره ؛ لأنّه صرف الربط ومحض التعلّق ، وكلّ ما كان كذلك فهو معنى حرفي لا يمكن أن يحكم عليه بشيء أصلاً ؛ ولهذا يقتضي ذوق التألّه

أن تكون الماهيات مجعولة ومفاضة وظاهرة ، وأمّا الوجود فنسبة المجعولية إليه

باطلة ، ومع أنّه مشهود كلّ أحد ولا ـ مشهود إلاّ ـ هو لا ـ يمكن أن يحكم عليه بأنّه مشهود أو موجود أو ظاهر أو غير ذلك من الأسماء والصفات . وبهذا جمعنا بين القول بأصالة الوجود ومجعولية الماهية(1) وبين قول العرفاء الشامخين القائلين بأنّ المهيّة مجعولة(2) وبين قول بعض أرباب المعرفة وبعض أرباب التحقيق القائلين بأنّ الوجود مجعول والمهيّات اعتبارية(3) ؛ فافهم واغتنم .

****

المقام السادس: أنّ وجود العامّ نسبته إلى العقل الأوّل وجميع المخلوقات على السوية

لا لأنّه يجاب كما أجاب [105] في «المواقف» بأنّ المجعول هو الهوية ولا ينافيه عدم مجعولية الماهية لأنّ الهوية ليست إلاّ المهيّات – إلى قوله – لأنّا نقول : إنّما يتحقّق الجعل باقتران الوجود بتلك المهيّات .

[مصباح الأُنس : 197 – 198 ؛ و(ط – الحجري) ص 72]

[105] لعلّ مراد صاحب «المواقف» من جعل الهوية(4) هو جعل الوجود ؛ فإنّ الهوية يقال على الموجود المتعيّن ، وحينئذٍ لا يرد عليه ما ذكره الشارح ، وأمّا قول الشارح : «إنّما يتحقّق الجعل باقتران الوجود بتلك المهيّات» ، فهو بظاهره

1– سبع رسائل ، المحقّق الدواني 128 ؛ راجع الحكمة المتعالية 1 : 73 .

2– أُنظر شرح فصوص الحكم ، القيصري : 64 – 65 .

3– مجموعة رسائل فلسفية صدر المتألهين ، أصالة جعل الوجود : 233 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 396 .

4– راجع شرح المواقف 3 : 48 .

سخيف بل هو عبارة عن جعل الاتّصاف المردود(1) ، وأمّا عند المشرب العرفاني الدقيق فالجعل متعلّق بالمهيّات ولا يرد عليه ما ذكره من الوجوه كما أشرنا إليه سابقاً وجمعنا بينه وبين جعل الوجود(2) .

****

المقام الثامن: في تحقيق حقيقة العماء

فـالتجلّي الأـوّل حضـرة أحديـة الجمع والوجود وتعيّنه الأـوّل والقابـل الأوّل ، ومقام (أو أدنى) كنايـة عنه ، والتجلّي الثاني المتضـمّن تميّز الحقائق والمراتب التي كانت مسـتهلكة الحكم في حضـرة التعيّن الأوّل ، الظاهر على مثال النفس المنبثّ الـذي هو صورة التجلّي الأوّل ، وظلّه الجامع لجملة الاعتبارات والتعيّنات يسـمّى برتبة الأُلوهية [106] وحضـرة (قَابَ قَوسَيْنِ)وتعيّنه تعيّناً ثانياً وقابلاً ثانياً جامعاً بين طرف الإجمال والوحدة .

[مصباح الأُنس : 202 – 203 ؛ و(ط – الحجري) ص 75]

[106] ومقام (قَابَ قَوسَيْنِ) عبارة عن التعيّن الثاني والقابل الثاني لهذا التجلّي الثاني الجامع لجميع الاعتبارات ، كما أنّ مقام التدلّي عبارة عن القابل للفيض المنبسط الظهوري والوجود البسيط النوري .

****

1- راجع الحكمة المتعالية 1 : 55 – 58 ، و 2 : 380 – 383 ؛ المشاعر : 27 – 33 .

2- تقدّم في التعليقة السابقة .

ثمّ إنّ هذا التعيّن الثاني النفسي من جهة أ نّه أصل ظهور التعيّنات – إلى قوله – وباعتبار البرزخية الحاصلة بين الوحدة والكثرة

لاشتمالها على هذه الحقائق الكلّية الأصلية من حيث صلاحية إضافتها إلى الحقّ أصالة وإلى الكون تبعية وانتشاء أنواعها وجزئياتها منها مفصّلة يسمّى [107] بالحضرة العمائية .

[مصباح الأُنس : 203 ؛ و(ط – الحجري) ص 75]

[107] قوله : «بالحضرة العمائية» .

ونحن بحمد اللّه قد حقّقنا الحضرة العمائية وبسطنا القول فيها في رسالة «مصباح الهداية»(1) بما لا مزيد عليه، وقد حقّقنا فيها أنّ حقيقتها عبارة عن الفيض الأقدس والتجلّي الغيبي الأحدي الأوّل ، وهو باطن الاسم اللّه الأعظم من حيث وجهته الغيبية ، وظاهره حضرة الاسم اللّه من حيث أحدية جمع الأسماء الإلهية .

****

[108] وظنّي أنّ التعيّن الثاني لكونه برزخاً جامعاً بين الأحدية والواحدية بل مشتملاً في طرف الوحدة على قوّة نسبة الأحدية مع سراية الواحدية وفي طرف الكثرة على نسبة الواحدية مع سراية الأحدية من وجهين – كما سبق بيان الكلّ – صحّ اعتبار العمائية التي هي عبارة عن البرزخية الجامعة للحقائق الإلهية والممكنة .

[مصباح الأُنس : 206 ؛ و(ط – الحجري) ص 76]

1- مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية ، المشكاة الأُولى، مصباح 31.

[108] قوله : «وظنّي أنّ التعيّن الثاني .. .» إلى آخره .

والتحقيق أنّ للحقيقة العمائية والنفس الرحماني حقيقة ورقيقة وباطناً وظاهراً وغيباً وشهادة ، كما الأمر كذلك في جميع الحقائق الإلهية والأسماء الربوبية ، فالحقيقة والباطن والغيب منهما عبارة عن الفيض الأقدس والتجلّى الأوّل ؛ لكنّه باعتبار البرزخية والأحدية الجمعية يقال له العماء ، وباعتبار الظهور في الكثرات الأسمائية الذاتية يقال له نفس الرحمن ، والرقيقة والظاهر والشهادة منهما عبارة عن التجلّي الظهوري الفعلي والفيض المقدّس والوجود المنبسط ، إلاّ أ نّه باعتبار البرزخية يقال له العماء وباعتبار البسط والظهور في مراتب التعيّنات يقال له النفس الرحماني . فافهم وكن من الشاكرين ولاتكن من الغافلين .

****

[109] وأمّا الاسم اللّه فقيل اسم لمرتبة الأُلوهية والظاهر أنّه اسم الوجود والتجلّي باعتبار تلك المرتبة الجامعة .

[مصباح الأُنس : 207 ؛ و(ط - الحجري) ص 77]

[109] قوله : «وأمّا الاسم اللّه .. .» إلى آخره .

بل التحقيق أنّ الاسم اللّه اسم لأحدية الجمعية الأسمائية باعتبار وجهة الظهور في عالم الأسماء والصفات وصورته العين الثابتة للإنسان الكامل ، كما أنّ مقام الأُلوهية مقام ظهور الاسم اللّه في الأعيان الكونية والمظاهر الخلقية باعتبار أحدية الجمع ، كما أنّ مرتبة تدلّي الأُلوهية ومرتبة جمع جمعه هو الفيض المقدّس الذي هو باطن الأُلوهية ، كما أنّ باطن الاسم اللّه ومقام غيبه هو الفيض

المقدّس ، فمقام الأُلوهية باطنها وظاهرها مظهر الاسم اللّه بباطنه وظاهره .

لمحرّره السيّد روح اللّه بن السيّد مصطفى الخميني حرّر في قصبة خمين .

****

المقام التاسع والعاشر: في نسبة صفات الحقّ إليه باعتبار كونه وجوداً فحسب

[قال في المفتاح :] فللوجود المطلق إن فهمت اعتباران : أحدهما من كونه وجوداً فحسب [110] وهو الحقّ .

[مفتاح الغيب : 22 ؛ و(ط - الحجري) ص 78]

[110] قوله : «وهو الحقّ» .

أيضاً للتفهيم ، وإلاّ فبمجرّد الإشارة إليه يتنزّل من مرتبة الوجود من حيث هو إلى المرتبة التالية الأحدية الغيبية ، فضلاً عن توصيفه بأ نّه الحقّ ؛ فإنّه من الأسماء الذاتية ، فتبصّر .

****

[قال في المفتاح :] [111] وأ نّه من هذا الوجه كما سبقت الإشارة إليه لا كثرة فيه ولا تركيب ولا صفة ولا نعت ولا اسم ولا رسم ولا نسبة ولا حكم ، بل وجود بحت .

[مفتاح الغيب : 22 ؛ و(ط - الحجري) ص 78]

[111] والحكم على تلك الحقيقة - المقدّسة عن كلّ حكم وإشارة - بعدم الحكم ، كالحكم على المعدوم المطلق بأنّه لا خبر عنه .

****

[قال في المفتاح :] وقولنا هو وجود للتفهيم لا أنّ ذلك اسم حقيقي له [112] بل اسمه عين صفته وصفته عين ذاته .

[مفتاح الغيب : 22 ؛ و(ط - الحجري) ص 79]

[112] قوله : «بل اسمه عين صفته .. .» إلى آخره .

كلّ ما ذكره بعد ذلك ليس شأن المرتبة الإطلاقية المقدّسة عن كلّ تلك الأحكام ، بل راجعة إلى المرتبة الأحدية الجمعية والواحدية الجامعة التي فيها اعتبار الأسماء والصفات والتميّزات والكثرات ، وإن كان كلّ ذلك راجعة إلى الذات ومتّحدة معها وأ نّها لبساطتها الحقيقية عين الكثرات وكلّ الأشياء وليست بشيءٍ منها .

****

قال في «الفتوحات» : ومجموع عدم احتياجه إلى الغير في الوجود والبقاء واحتياج الغير إليه فيهما هو [113] معنى الأُلوهية .

[مصباح الأُنس : 216 ؛ و(ط - الحجري) ص 81]

[113] الأُلوهية الفعلية الظهورية التي هي مظهر الاسم اللّه هي قيّوميته تعالى لكلّ شيء مطلقاً ، ولازمها عدم احتياجه إلى الغير مطلقاً واحتياج الغير إليه كذلك، لا أنّ حقيقة الأُلوهية عبارة عن مجموع الأمرين كما يتوهّم من ظاهر عبارة الشيخ الكبير(1) .

****

1- راجع الفتوحات المكّية 1 : 44 .

فكلّ شيء فإنّه من حيث ذلك السرّ الذي هو سبب وجوده والمقيم له [114] غير متناهٍ ولا متقيّد باسم أو وصف أو مرتبة أو غير ذلك .

[مصباح الأُنس : 219 ؛ و(ط - الحجري) ص 83]

[114] قوله : «غير متناه ولا متقيّد» .

وهذا سرّ قول المحقّقين : إنّ اللّه تعالى يعلم الجزئيات بالعلم الكلّي الشامل الغير المقيّد(1) ، وما عرفه الناس حقّ معرفته وبدّلوه تبديلاً .

****

فتلك الأحكام والأحوال المختصّة بكلّ عين عين هي المانعة له من معرفة حقيقته بدون اللوازم [115] فمتى غلب حكم الحقيقة من حيث حقيقتها أحكام لوازمها عرفت نفسها .

[مصباح الأُنس : 219 ؛ و(ط - الحجري) ص 83]

[115] قوله : «فمتى غلب حكم الحقيقة .. .» إلى آخره .

وعندي إنّه إذا غلب حكم الحقيقة واندكّت جبال الإنّيات عند ظهور نور الأُلوهية وتجلّي الكمال الربوبي ، وانقهر حكم التعيّنات ولوازم الإمكانات عند قهر كبريائه تعالى وبروز أحديته ، شهد السالك نفسها مندكّة متعلّقة بعزّ قدسه مضمحلّة تحت نور ربّه ، وذلك عند القيامة الكبرى ، وهذه التعبيرات أيضاً من ضيق المجال ، وهذا سرّ قوله صلّى اللّه عليه وآله - [على] ما حكي - «اللّهمّ أرني

1- راجع الشفاء ، الإلهيات : 358 - 362 ؛ الإشارات والتنبيهات ، شرح المحقّق الطوسي 3 : 315 ؛ الحكمة المتعالية 6 : 189 - 198 .

الأشياء كما هي»(1) وقوله : «من عرف نفسه عرف ربّه»(2) فافهم .

****

وإن توقّف بوجه الشرطية على مظهر قابل واستعداد له فذلك لتحصيل خصوصية توجّه الجواد المطلق لا لتوقّف مطلق الفيض عليه وإن لا يرد عليه [116] تكوين الغير وإلاّ لم يكن المبدء للكائنات إلاّ ذلك الغير .

[مصباح الأُنس : 226 ؛ و(ط - الحجري) ص 86]

[116] أي تكوين الغير لا يكون وارداً عليه تعالى ؛ بمعنى أنّه لا يصير مورداً للتكوين ، وإلاّ يكون ذلك الغير مبدأ التكوين ، وذلك واضح .

****

ويكون مستغنياً بحقيقته عن كلّ شيء [117] وإن افتقر في تعيّنه الاسمي إلى حقائق الأشياء أو ظهوراتها لكن بالشرطية لا بالعلّية كما يفتقر بها إليه كلّ شيء في وجوده .

[مصباح الأُنس : 226 ؛ و(ط - الحجري) ص 86]

[117] قوله : «وإن افتقر في تعيّنه الاسمي» .

1- كشف المحجوب : 231 ؛ عبهر العاشقين : 128 ؛ جامع الأسرار : 8 ؛ الحكمة المتعالية 1 : 21 .

2- مصباح الشريعة : 13 ؛ مشارق أنوار اليقين : 299 ؛ عوالي اللآلي 4 : 102 / 149 ؛ غرر الحكم ودرر الكلم : 588 / 1301 .

أقول: هـذا التعبير وقع في عبـارة الشـيخ الكبير في «فصوصه»(1) أيضـاً وهو تعبير بشـيع مع أ نّه خلاـف التحقيق ؛ فـإنّه تعـالى في ظهوره الأسـمائي بل الأفعالي لا يفتقر إلى شيء بل الحقائق في ظهوراتها تحتاج إليه تعالى ؛ فإنّ الإطلاق مقدّم في التحقّق على التعيّن ، والفيض المنبسط مقـدّم بالوجود على تعيّناته ، بل التعيّنات موجودة بالعرض والظهور له ومنه وفيه ، والتجلّي العيني وإن كان في المرائي ولكنّه مقدّم عليها ، وهـذا من الأسـرار التي لا يمكن إفشاء حقيقتها والتصـريح بها ، فالعالم خيال في خيال ، ووهم في وهم ، ليس في الدار غيره ديّار ، تأمّل تعرف .

****

أمّا ذلك الجهل [118] فإمّا لغايـة قربه ودنوّه كما لا يدرك البصـر الهواء ونفس الحدقة والعقل الاسـتحالات المزاجية الجزئية ، وإمّا لفرط عزّته وعلوّه كما لا يدرك البصر وسط قرص الشمس في غاية نورها بل يتخيّل فيه سواداً وظلمة مع أنّه منبع الأنوار .

[مصباح الأُنس : 227 ؛ و(ط - الحجري) ص 86]

[118] قوله : «فإمّا لغاية قربه .. .» إلى آخره .

الترديـد بلاـ وجه ، بـل الحقّ تعـالى مع أ نّه في غايـة القرب حتّى يكون أقرب إلى كـلّ شـيء منه ، في غايـة العلوّ والعزّة ؛ أين التراب وربّ الأرباب ، فهو تعالى دانٍ

1- فصوص الحكم : 56 ؛ راجع شرح فصوص الحكم ، القيصري : 404 و801 .

في علوّه وعالٍ في دنوّه ، فلا يدركه العقول والأبصار ، مع أنّه مشهود كلّ شاهد ومطلوب كلّ طالب .

****

وكما أنّ كمال كلّ وعاءٍ بامتلائه [119] وأكمليته بما يفيض منه بعد الامتلاء ، كذلك الفيض الإيجادي .

[مصباح الأُنس : 229 ؛ و(ط - الحجري) ص 87]

[119] قوله : «أكمليته» .

عطف على اسم إنّ ؛ أي الكمال بالامتلاء والأكملية بالإفاضة .

****

[120] الثامنة : ما يرى ويدرك فهو حقّ ظاهر بحسب شأن من شؤونه القاضية بتنوّعه وتعدّده ظاهراً مع كمال أحديّته في نفسه .

[مصباح الأُنس : 236 ؛ و(ط - الحجري) ص 90]

[120] قوله : «الثامنة» .

حاصلها : أنّ الوجود مع كمال أحديّته تجلّى بشؤونه الذاتية ، فظهرت التعيّنات الوجودية ، فالتعيّنات مظاهر الشؤون الإلهية وهي مظاهر الأحدية الجمعية ، فالظاهر حقّ بتعيّنات شؤونه .

****

[قال في المفتاح :] [121] وبتجلّيه الوجودي ظهرت الخفيات ، وتنزّلت من الغيب إلى الشهادة البركات من حيث أسمائه الباسط والمبدئ ، وبارتفاع حكم تدلّيه تخفى وتنعدم الموجودات باسميه القابض والمعيد .

[مفتاح الغيب : 25 ؛ و(ط - الحجري) ص 93]

[121] وهذا سرّ قول أصحاب المعرفة : «أن لا تكرار في التجلّي»(1) و«إنّ اللّه لا يتجلّى في صورة مرّتين»(2) فهو تعالى دائماً في التجلّي بأسمائه الظاهرة ؛ كالرحمن والمُبدئ ، وبأسمائه الباطنة كالمالك والقاهر والمعيد ، والحقائق دائماً في الظهور والبطون ، ف (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأنٍ)(3) من الجمال والظهور والجلال والبطون .

****

فالمنزّه عنهما قابل لهما وقبوله لهما بذاته بمعنى أ نّه لا بأمر زائد

[122] وإن كان حصول أحدهما وهو حكم الإطلاق بأحديته والآخر وهو حكم التقييد بواحديته .

[مصباح الأُنس : 241 ؛ و(ط - الحجري) ص 93]

1- الفتوحات المكّية 1 : 285 ، و 4 : 300 ؛ النصوص : 49 ؛ شرح فصوص الحكم ، القيصري : 1125 .
2- الفتوحات المكّية 1 : 679 ، و 4 : 19 ؛ شرح فصوص الحكم ، القيصري : 474 ؛ مصباح الأُنس : 101 .
3- الرحمن (55) : 29 .

[122] قوله : «وإن كان حصول أحدهما .. .» إلى آخره .

بل الإطلاق والتقييد والأوّلية والآخرية والظاهرية والباطنية والغائبية والحاضرية كلّها بحيثية واحدة بحسب مقام الجمعية الإلهية والبرزخية الكلّية الذاتية ، وأمّا مقام الأحدية فليس فيه إلاّ اعتبار الأسماء الذاتية التي ليس الإطلاق المضادّ للتقييد والباطن المقابل للظاهر منها .

****

[123] ولكلّ مناسبة ثابتة بين طالب ومطلوب رقيقة بينهما هي مجرى حكمهما .

[مصباح الأُنس : 246 ؛ و(ط - الحجري) ص 95]

[123] وهذا أيضاً من الجذبة الإلهية في الحضرة الأسمائية للعين الثابتة للسالك الموجبة للجذبة الملكية (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّه)(1) .

****

[قال في المفتاح :] ومظهر قدرته ، [124] وآلة حكمته في أفعاله بسنّته ، ومحلّ ظهور سرّ القبض والبسط والإبداء والإخفاء والغيب والشهادة والكشف والحجاب الصوري النسبي (السببي خ - ل) الذي به يفعل تعالى ما ذكر لا مطلقاً هو العرش المجيد .

[مفتاح الغيب : 26 ؛ و(ط - الحجري) ص 96]

1- النساء (4) : 79 .

[124] قوله : «وآلة حكمته في أفعاله» .

هـذا العرش هو العرش في مقام الظهور ، وأمّا عرش الذات ومسـتوى السـلطنة الذاتية هو الاسم الجامع الأحدي ، وبه يظهر مقام الواحدية والكثرات الأسـمائية ، كما أنّ عرش الصفات هو العين الثابتة الأحدية الأحمدية الجمعية ، وبه يظهر الأعيان الثابتة وصور الأسماء الإلهية ، والمقام لا يسع بيان كيفية البسط والقبض والإبداء والإخفاء والكشف والحجاب في كلّ واحد من المقامات على ما عندي بفضله الدائم .

****

لأنّ أصل تأثير الشيء بحسب اقتضائه [125] بناء على أنّ وجود أحد المتضايفين من حيث هو مضاف يقتضي وجود الآخر .

[مصباح الأُنس : 311 ؛ و(ط - الحجري) ص 125]

[125] قوله : «بناء على أنّ وجود أحد . . .» إلى آخره .

هذا بناء فاسد ومبنى باطل ؛ فإنّ التأثير والتأثّر بين الحقّ والخلق والعلّة والمعلول ليس من باب التضايف ، بل هو إضافة إشـراقية ونور منبسط وفيض محيط ، يتقـدّم الإضافـة على المضاف والفيض على المسـتفيض تقـدّماً بالحقيقـة . نعم التضايف بين المفاهيم ككون العلّـة مبدءاً للتـأثير وكون المعلول متـأثّراً إلى غير ذلك . وأمّا التناسب بين الظاهر والمظهر ، فهو أمر غير ما فهمه الجمهور وما أدركه العقول ، بل إدراكه كإدراك الظاهر والمظهر ذوقي شهودي برهاني عند أهله وفي محلّه .

خاتمة: في بيان متعلّق طلبنا بالإجمال

باب كشف السرّ الكلّي وإيضاح الأمر الأصلي

وهو الإطلاق الصرف عن القيد والإطلاق والحصر في أمر ثبوتي أو سلبي [126] وهو المكنّى عنه بالكنز المخفيّ ؛ لكونه أبطن البطون ومشتملاً على نفائس جواهر الأسماء التي منها ما يستأثر في مكنون الغيب فلا يعلمها إلاّ هو .

[مصباح الأُنس : 312 ؛ و(ط – الحجري) ص 126]

[126] قوله : «وهو المكنّى عنه بالكنز المخفيّ» .

الكنز المخفيّ هو مقام الواحدية والأسماء والصفات ومقام جمع الكنوز والكثرات والعلم الذاتي بالأسماء والصفات ومقام الجمعية ، وأمّا مقام الإطلاق الصرف عن جميع القيود والحصر في أمر ثبوتي أو سلبي فهو غير ذلك ، بل غير مقام الأحدية أيضاً ، بل هو كينونة مطلقة عن الاختفاء والكنزية وغير ذلك من النعوت الجلالية الراجعة إلى الخفاء ، والجمالية الراجعة إلى الكنزية ، ولا يتّصف بالبطون ولا أبطن البطون ، ولا يشار إليه بأنّه مشتمل على نفائس جواهر الأسماء ، لا الأسماء ، الذاتية في مقام الأحدية ، ولا الأسماء الصفتية في مقام

الواحدية ، والاسم المستأثر راجع إلى غيب الهوية وأعلى مقام الأحدية .

****

[127] السابع : أصل كلّ تعيّن والمنبع بكلّ ما يسمّى شيئاً ، سواء نسب ذلك إلى الحقّ بمعنى أنّه اسم له أو صفة أو مرتبة أو إلى الكون كذلك أو اعتبر أمر الثالث وهو ظهور الحقّ من حيث غيبه ثانياً إلى ما قام منه مجلى لجميع تعيّناته وثالثاً ورابعاً وهلمّ جرّاً .

[مصباح الأُنس : 314 ؛ و(ط - الحجري) ص 127]

[127] إذا اعتبر التجلّيات الظهورية والبطونية والبسطية والقبضية في كلّ آنٍ فإنّه تعالى كلّ يوم في شأن ، فما هو مجلىً لجميع تعيّناته الظاهرة يختفي تحت نور كبريائه ويقبض بتجلّيات الأسماء الباطنة ثمّ يصير ثانياً مجلىً للتجلّي الظاهري ثمّ الباطني ثمّ الظاهري وهكذا .

****

[128] وأكثر ما يجرّه الدعاء من الاُمور الغيبية إنّما يكون من هذا القبيل فإنّ ما عداها ليس إلاّ المكتوب الثابت المقسوم في الحضرة العلمية .

[مصباح الأُنس : 319 ؛ و(ط - الحجري) ص 129]

[128] قوله : «وأكثر ما يجرّه الدعاء» .

أي أكثر ما يجرّه الدعاء يكون من الأُمور التي لم يتعيّن في الحضرة الغيبية

الأزليـة لا المرتبـة الثانية ؛ فإنّها هي المكتوبة الثابتة المقسومة ، وهذا هو الدعاء على سبيل الاحتمال الذي هو أحد الأقسام الثلاثة للدعاء ؛ فإنّ له على ما ذكر الشيخ في «الفصوص»(1) ثلاثة أقسام : أحدها : الدعاء على سبيل الاستعجال ، وهذا دعاء العامّة . والثاني : الدعاء على سبيل الاحتمال وهو دعاء الحكماء القائلين بأنّ من الممكن أن يكون الدعاء شـرطاً في تحقّق بعض الأُمور كما فصّله الشيخ الرئيس وأمثاله في كتبهم(2) وهذا مطابق لما ذكره الشيخ الفرغاني(3) . والثالث : الدعاء على سبيل الامتثال ، وهو دعاء العرفاء والأولياء الذين يشـهدون جفاف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامـة . وقـد ورد عن أهل بيت الوحي أنّ الدعاء عبادة في جواب القائل بأنّك تقول جفّ القلم فما معنى الدعاء(4) .

****

ثمّ قال وهـذا التجلّي الأوّل يتضـمّن الكمال الـذي حقيقته حصول ما ينبغي على ما ينبغي وهو قسـمان : [129] كمـال ذاتي هنا يكون في مبـدء الرتبـة الثانيـة حياة يلازمه الغنى الـذاتي ، وهو شـهود الـذات نفسه من حيث وحدته بجميع شؤونها نزولاً وعروجاً دنياً وآخرة شـهود مفصّل في مجمل دفعة واحدة كشهود المكاشف في النواة

1- فصوص الحكم : 59 .

2- راجع الشفاء ، الإلهيات : 439 ؛ التعليقات : 47 - 49 و 151 - 152 ؛ التحصيل : 662 ؛ الحكمة المتعالية 6 : 402 - 413 .

3- منتهى المدارك في شرح تائية ابن فارض 1 : 23 ؛ وراجع مصباح الأُنس : 319 .

4- راجع الكافي 2 : 466 / 3 و5 و7 .

نخلاً وثماراً لا يحصى ثمّ كمال أسمائي هو ظهور الذات لنفسها من حيث تفصيل اعتباراتها .

[مصباح الأُنس : 321 ؛ و(ط - الحجري) ص 129]

[129] قوله : «كمال ذاتي - . . . إلى - حياة» .

أي الكمال الـذاتي باطن الحياة التي تكون مبـدأ الرتبـة الثانيـة ، فإذا تنزّل الكمال الـذاتي إلى الرتبـة الثانيـة يتعيّن أوّلاً بالحياة وبعدها بسائر الصفات والأسماء .

****

والجـامع بينهما ثانياً هي الحقيقـة الإنسانيـة التي هي [130] باعتبار غلبـة حكم الوحـدة تسـمّى بالحقيقـة المحمّدية ، وباعتبار غلبة حكم التفصيل والكثرة هي الحضرة العمائية .

[مصباح الأُنس : 323 ؛ و(ط - الحجري) ص 131]

[130] قوله : «باعتبار غلبة حكم الوحدة» .

وعنـدي أنّ الحقيقة المحمّدية صورة الاسم «اللّه» الجامع لأحدية جمع الأسـماء ، كما أنّها جامعة لأحدية جمع الأعيان ، وأمّا العماء فهي الوجهة الغيبية القدسية للاسم اللّه المنزّهة عن كلّ كثرة وتفصيل .

****

[131] ثمّ اعلم : أنّ لكلّ من هذه الأسماء الأصلية جهتين :

إحداهما : اشـتمال كلّ منها على الباقي مع تحقّق أثر خفيّ من التمايز فاشـتماله من أثر الجمعية البرزخية الإنسانية وجمعيتها الحقيقية بين حكم التجلّي ووحدته الحقيقية وكثرته النسبية وبين حكم التعيّن وكثرته الحقيقية ووحدته النسبية . . .

ثانيتهما : عكس الجهـة الأُولى ؛ أعني ظهور أثر مختصّ بكلّ منهما مع أثر خفيّ من الاشـتمال المـذكور فتميّزها بحكم تفصـيل البرزخية الثانيه التي هي عين الحضرة العمائية ، وأمّا الأثر الخفيّ للاشتمال ؛ فمن جمعية هذه البرزخية واشتمالها بحكم وحدتها .

[مصباح الأُنس : 325 ؛ و(ط - الحجري) ص 131 - 132]

[131] بل الجمعيـة البرزخية الإنسانية وجمعها بين الوحدة والكثرة من أثر الجمعية البرزخية الكبرى التي هي ثابتة أوّلاً للاسم اللّه الجامع الأعظم بحسب أحـد اعتباريه ، وثانياً لصورته التي هي العين الثابتـة الجامعـة لجميع الأعيان بنحو البرزخيـة الحقيقية ؛ أي عدم غلبة حكم عين على الأُخرى ، وأمّا اشـتمال كلّ من الأسـماء الأصـلية على الباقي ، فهو من جهـة أُخرى هي وحـدتها مع الـذات واسـتغراقها في بحر الوجود ، فـإن اعتبر فناؤهـا واضـمحلالها مع عـدم الحكم والأـثر لم يبق للتمايز عين ولا أثر ، وإلاّ يبقى أثر خفيّ له . تأمّل تعرف وكن من الشاكرين لأنعمه تعالى .

****

كمـا ورد في الخبر: «إنّ للّه ثلاثمائـة خلق من تخلّق بواحـدٍ منها دخل الجنّـة ، فقال أبوبكر : هل فيّ منها شـيء يا رسول اللّه؟ [132] قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : كلّها فيك .

[مصباح الأُنس : 327 ؛ و(ط - الحجري) ص 132]

[132] قوله : «قال - صلّى اللّه عليه وآله - كلّها فيك» .

بحكم اضمحلال الكثرات واندكاكها في الحضرة الأحدية وفنائها فيها لدى شهود القيامة الكبرى ، وبهذا الاعتبار يكون كلّ الصفات في كلّ موجود ولهـذا ورد: «إنّه تعالى أوحى إلى موسـى عليه السـلام أن جِئْ بموجود أخسّ منك فأخذ برجل ميتة كلب ثمّ تنبّه على خطائه فتركها فأوحى اللّه تعالى إليه أن لو جئت بها لسقطت من مقامك»(1)، فافهم ولا تغفل .

لمحرّره السيّد روح اللّه حرّرته في قصبة خمين

في السادس والعشرين من الجمادي الثانية 1355 ه . ق

1- راجع عدّة الداعي : 251 .

الفهارس العامّة

اشارة

1 – الآيات الكريمة

2 – الأحاديث الشريفة

3 – أسماء المعصومين عليهم السلام

4 – الأعلام

5 – الكتب الواردة في المتن

6 – مصادر التحقيق

7 – الموضوعات

ص: 95

1 - فهرس الآيات الكريمة

الآية رقمها الصفحة

البقرة (2)

(وَعَلَّمَ آدَمَ الأسْماء كُلّها) 31 30

(وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلّيها) 148 13

آل عمران (3)

(زُيِّنَ لِلنّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ...) 14 10

النساء (4)

(قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللّه) 78 67

(ما أَصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّه ِ وَما أَصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ) 79 48، 67، 86

الأنعام (6)

(ما فَرَّطْنا فى الْكِتابِ مِنْ شَىْ ءٍ...) 38 26

(فَلَمّا جَنَّ عَلَيْهِ الَّيْلُ رَأى كَوْكَباً...) 76 20

الآية رقمها الصفحة

الأنفال (8)

(وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللّه رَمَى) 17 67

هود (11)

(ما مِنْ دَابَّةٍ إِلاّ هُوَ آخِذٌ بِناصِيَتِها إِنَّ رَبِّى عَلى صِراطٍ مُسْتَقِيم) 56 12، 51

الأنبياء (21)

(لا يُسْأَلُ عَمّا يَفْعَلُ) 23 41

النور (24)

(نُورُ السَمَواتِ وَالأَرْضِ) 35 59، 60

الأحزاب (33)

(وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّه تَبْدِيلاً)

38 62

فاطر (35)

(ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ) 32 50

الزخرف (43)

(وَهُوَ الَّذى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الأَرْضِ إِلهٌ) 84 30، 55

ص: 98

الآية رقمها الصفحة

النجم (53)

(ثُمَّ دَنا فَتَدلّى * فَكانَ قَابَ قَوسَيْنِ أَو أَدنى) 8 – 9 69، 71، 76

الرحمن (55)

(كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ) 29 85

نوح (71)

(وَلا تَزِدِ الظّالِمِينَ إِلاّ ضَلالاً)

24 50

النصر (110)

(إِذا جاءَ نَصرُ اللّه ِ وَالفَتْح) 1 11

ص: 99

2 - فهرس الأحاديث الشريفة

أنا يد اللّه وعين اللّه 70

إنّ للقرآن ظهراً وبطناً وحدّاً ومطلعاً 9

أنّ معراج يونس عليه السلام كان في بطن الحوت كما... 30

إنّه تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام أن جِئ بموجود أخسّ... 94

رضا اللّه رضانا أهل البيت 70

كان اللّه ولم يكن معه شيء 24

اللهمّ أرني الأشياء كما هي 81 - 82

لي مع اللّه حالة أو وقت... 71

ما رأيت شيئاً إلاّ ورأيت اللّه قبله ومعه 49

مع كلّ شى ء، لا بالمداخلة وغير كلّ شيء لا بالمزايلة 52

من عرف نفسه عرف ربه 82

وانِر أبصار قلوبنا بضياء نظرها إليك حتّى تخرق أبصار القلوب حجب النور فتصل... 69

وإنّه ليتقرّب إليّ بالنافلة حتّى أُحبّه 70

ولبطنه بطناً إلى سبعة أبطن 9

ولو دلّيتم بحبل إلى الأرض السفلى لهبطتم على اللّه 30، 55

3 - فهرس أسماء المعصومين عليهم السلام

رسول اللّه صلى الله عليه و آله وسلم =محمّد بن عبداللّه صلى الله عليه و آله وسلم ، نبي الإسلام

محمّد بن عبداللّه صلى الله عليه و آله وسلم ، نبي الإسلام 30، 40، 93، 94

الصادق، أبو عبداللّه عليه السلام =جعفر بن محمّد عليه السلام ، الإمام السادس

جعفر بن محمّد عليه السلام ، الإمام السادس 49

ولي العصر (عجل اللّه تعالى فرجه الشريف)، الإمام الثاني عشر 69

آدم، النبي 30

إبراهيم النبي 20

موسى، النبي 70، 94

يونس، النبي 30

4 - فهرس الأعلام

ابن العربي، محيي الدين محمّد بن علي 7، 12، 13، 14، 26، 28، 32، 33، 35، 37، 42، 44، 45، 46، 49، 72، 80، 83، 91

ابن سينا، حسين بن عبدالله 91

أبو بكر، عبدالله بن أبي قحافة 94

أبو هريرة 7

أُستاذُ مشايخنا العارف الجليل الميرزا هاشم=الإشكوري الگيلاني، هاشم بن محسن

الإشكوري الگيلاني، هاشم بن محسن 23

جبرئيل 40

دحية الكلبي 41

الدواني، محمّد بن سعد 53

الشارح القاضي=الفناري، محمّد بن حمزة

الشاه آبادي، محمّد بن علي 12، 40، 42، 44

الشيخ الرئيس=ابن سينا، حسين بن عبدالله

الشيخ، الشيخ ابن عربي، الشيخ الأعرابي

ابن العربي، محيي الدين محمّد بن علي

الشيخ الفرغاني=الفرغاني، سعيد بن محمّد

شيخنا العارف الكامل=الشاه آبادي، محمّد بن علي

صاحب المواقف=عضدالدين الإيجي، عبدالرحمان بن أحمد

صدر الدين الشيرازي، محمّد بن إبراهيم 56

صدر الدين القونوي، محمّد بن إسحاق 28، 58

صدر المتألهين=صدر الدين الشيرازي، محمّد بن إبراهيم

عضدالدين الإيجي، عبدالرحمان بن أحمد 75

الفرغاني، سعيد بن محمّد 91

الفناري، محمّد بن حمزة 58

القيصري، داود بن محمّد 50

القيصري=القيصري، داود بن محمّد

المحقّق الدواني=الدواني، محمّد بن سعد

المحقق الطوسي=نصير الدين الطوسي، محمّد بن محمّد

المحقّق القونوي=صدر الدين القونوي، محمّد بن إسحاق

المولوي، جلال الدين محمّد بن محمّد 70

نصير الدين الطوسي، محمّد بن محمّد 55

5 – فهرس كتب واردة في المتن

القرآن

الأسفار=الحكمة المتعالية

الاصطلاحات=اصطلاحات الصوفية

اصطلاحات الصوفية 15

الحكمة المتعالية 62

دعاء الأسحار=شرح دعاء السحر

شرح دعاء السحر 45

شرح المواقف 75

الفتوحات=الفتوحات المكّية

الفتوحات المكّية 80

الفصوص=فصوص الحكم

فصوص الحكم 37، 49، 50، 83، 91

الفكوك 71، 72

المثنوي=مثنوى معنوى

مثنوى معنوى 70

مشكوة الهداية إلى حقيقة الخلافة والولاية، مصباح الهداية إلى حقيقة الرسالة والولاية=مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية

مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية 28، 65، 77

المواقف=شرح المواقف

النصوص 46

النفحات الإلهية 32

6 – فهرس مصادر التحقيق

«القرآن الكريم» .

«أ»

1 – أحكام القرآن . قاضي أبو بكر محمّد بن عبداللّه بن محمّد بن عبداللّه بن أحمد المعافري الأندلسي، المعروف ب «ابن العربي» (468 – 543)، بيروت، دار الفكر، 1407 .

2 – الإشارات والتنبيهات. الشيخ الرئيس أبو علي حسين بن عبداللّه (370 – 427)، تحقيق مجتبى الزارعي، الطبعة الأُولى، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1423 / 1381 ش.

3 – الإشارات والتنبيهات. مع الشرح للمحقّق نصيرالدين الطوسي وشرح الشرح للعلاّمة قطب الدين الرازي الشيخ الرئيس أبو علي حسين بن عبداللّه بن سينا (370 – 427)، الطبعة الثانية، 3 مجلّدات، طهران، دفتر نشر كتاب، 1403 ق.

4 – اصطلاحات الصوفية. كمال الدين عبدالرزّاق الكاشاني (م 736)، تحقيق محمّد كمال إبراهيم جعفر، قم، منشورات بيدار، الطبعة الثانية، 1370 ش.

5 – إعجاز البيان في تفسير أُمّ القرآن. أبو المعالي صدر الدين محمّد بن إسحاق القونوي (607 – 673)، تحقيق سيّد جلال الدين الآشتياني، الطبعة الأُولى، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1381 ش.

6 – إقبال الأعمال. السيّد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن طاووس (589 – 664)، بيروت، مؤسّسة الأعلمي، 1417 ق.

«ب»

7 – بحار الأنوار الجامعة لـدُرر أخبار الأئمّة الأطهار . العلاّمة محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (1037 – 1110) ، الطبعة الثانية ، إعداد عدّة من العلماء ، 110 مجلدٍ (إلاّ 6 مجلّدات ، من المجلّد 29 – 34) + المدخل ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، 1403 ق / 1983 م .

«ت»

8 – التحصيل. بهمنيار بن المرزبان (م 458)، تحقيق و تعليق مرتضى مطهري، تهران، انتشارات دانشگاه تهران، 1375 ش.

9 – التعليقات. الشيخ الرئيس أبو علي حسين بن عبداللّه بن سينا (370 – 427) ، تحقيق عبدالرحمان بدوي، بيروت، مكتبة الإعلام الإسلامي، 1404 ق.

10 – تفسير عرائس البيان في حقايق القرآن، روزبهان بقلي الشيرازي (م 606)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأُولى، بيروت، دارالكتب العلمية، 2008 م.

11 – التفسير الكبير . محمّد بن عمر الخطيب فخرالدين الرازي (544 – 606) ، الطبعة الثالثة ، 32 جزءاً في 16 مجلّداً ، قم ، مكتب الإعلام الإسلامي ، 1411 ق .

«ح»

12 – الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة . صدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي (م 1050) ، الطبعة الثانية ، 9 مجلّدات ، قم ، مكتبة المصطفوي، 1387 ق .

«ج»

13 – جامع الأسرار ومنبع الأنوار. الشيخ حيدر الآملي، تهران، انتشارات علمى و فرهنگى، 1368 ش.

«س»

14 – سبع رسائل. المحقّق الدواني (م 908) والملا إسماعيل الخواجوي (م 1173) تحقيق، تويسركاني، الطبعة الأُولى، ميراث مكتوب، 1381 ش.

15 – سنن الترمذي . أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (209 – 279) ، تحقيق عبدالوهّاب عبداللطيف ، الطبعة الثانية ، 5 مجلّدات ، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1403 ق .

«ش»

16 – شرح الأسماء. المولى هادي بن مهدي السبزواري (1212 – 1289)، تحقيق نجفقلي حبيبي، تهران، مؤسسه انتشارات و چاپ دانشگاه تهران، 1373 ش.

17 – شرح أُصول الكافي. صدر الدين محمّد بن إبراهيم الشيرازي، المعروف ب «ملاّصدرا» (979 – 1050)، تصحيح محمّد خواجوي، تهران، مؤسّسة مطالعات و تحقيقات فرهنگی، 1366 ش.

18 – شرح دعاء السحر، ضمن «موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه » .=موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه .

19 – شرح فصوص الحكم. محمّد داوود قيصري رومي (م 751)، بإهتمام سيّد جلال الدين الآشتياني، تهران، شركت انتشارات علمی و فرهنگی، 1375 ش.

20 – شرح المقاصد . مسعود بن عمر بن عبداللّه المعروف ب «سعد الدين التفتازاني» (712 – 793) ، تحقيق عبدالرحمن عميرة ، الطبعة الأُولى ، 5 أجزاء في 4 مجلّدات ، قم ، منشورات شريف الرضيّ ، 1370 – 1371 ش .

21 – شرح المنظومة . المولى هادي بن مهديّ السبزواري (1212 – 1289) ، تصحيح وتعليق وتحقيق حسن حسن زاده الآملي و مسعود الطالبي ، الطبعة الأُولى ، 5 مجلّدات ، طهران ، نشر ناب ، 1369 – 1379 ش .

22 – شرح المواقف . السيّد الشريف علي بن محمّد الجرجاني (م 812) ، تصحيح السيّد محمّد بدرالدين النسعاني ، الطبعة الأُولى ، 8 أجزاء في 4 مجلّدات ، قم ، انتشارات الشريف الرضيّ ، 1412 ق / 1370 ش ، «بالأُفست عن طبعة مصر ، 1325» .

23 – الشفاء، الشيخ الرئيس أبو علي حسين بن عبداللّه بن سينا (370 – 427)، تحقيق عدّة

من الأساتذة، 10 مجلّداً (الإلهيات + المنطق 4 مجلّدات + الطبيعيات 3 مجلّدات + الرياضيات مجلّدان)، قم، مكتبة آية اللّه المرعشي، 1405 ق.

24 – شواكل الحور في شرح هياكل النور، ضمن ثلاث رسائل. المحقّق الدواني (م 908)، مشهد، بنياد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی، 1411 ق.

25 – الشواهد الربوبية. صدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي (م 1050)، تصحيح وتعليق سيّد جلال الدين الآشتياني، الطبعة الثانية، مشهد، مركز نشر دانشگاهی، 1360 ش.

«ص»

26 – صحيح البخاري . أبو عبداللّه محمّد بن إسماعيل البخاري الجعفي (م 256) ، تحقيق وشرح الشيخ قاسم الشمّاعي الرفاعي ، الطبعة الأُولى ، 9 أجزاء في 4 مجلّدات ، بيروت ، دار القلم ، 1407 ق / 1987 م .

«ع»

27 – عبهر العاشقين، روزبهان بقلي الشيرازي (م 606)، تحقيق هانري كربن ومحمّد معين الطبعة الثالثة، تهران، انتشارات منوچهری، 1366 ش.

28 – عدّة الداعي ونجاح الساعي . أبو العبّاس أحمد بن فهد الحلّي الأسدي (757 – 841) ، تحقيق مؤسّسة المعارف الإسلامية ، الطبعة الأُولى ، قم ، مؤسّسة المعارف الإسلامية ، 1420 ق .

29 – عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية . محمّد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف بابن أبي جمهور (م – أوائل القرن العاشر) ، تحقيق مجتبى العراقي ، الطبعة الأُولى ، قم ، مطبعة سيّد الشهداء ، 1403 ق .

«غ»

30 – غرر الحكم ودرر الكلم . عبد الواحد بن محمّد التميمي الآمدي (من علماء القرن الخامس) ، تصحيح السيّد مهديّ الرجائي ، قم ، دار الكتاب الإسلامي ، 1410 ق / 1990 م .

«ف»

31 – الفتوحات المكّية. محيي الدين بن عربي (م 638)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

32 – فصوص الحكم. الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي (م 638)، الطبعة الأُلى، تهران، مكتبة الزهراء، 1366 ش.

33 – الفكوك. أبو المعالي صدر الدين محمّد بن إسحاق القونوي (القونيوي) (607 – 673)، تصحيح محمّد خواجوي، الطبعة الأُولى، تهران، انتشارات مولى، 1371 ش.

«ق»

34 – القبسات . السيّد محمّد باقر بن شمس الدين محمّد الحسيني الأسترآبادي المعروف ب«الميرداماد» (م 1041) ، تحقيق الدكتور مهدي المحقّق ، الطبعة الثانية ، طهران ، انتشارات و چاپ دانشگاه طهران ، 1374 ش .

«ك»

35 – الكافي . ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (م 329) ، تحقيق علي أكبر الغفّاري ، الطبعة الخامسة ، 8 مجلّدات ، طهران ، دار الكتب الإسلامية ، 1363 ش .

36 – كشف المحجوب. أبو الحسن علي بن عثمان الجلاّبي الهجويري الغزنوي (من علماء القرن الخامس)، تصحيح ژوكوفسكي، الطبعة الثالثة، تهران، كتابخانه طهورى، 1373 ش.

37 – كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد . العلاّمة الحلّي جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهّر ، تحقيق الشيخ حسن حسن زاده الآملي ، قم ، مؤسّسة النشر الإسلامي ، 1414 ق .

38 – كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال . علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (888 – 975) ، إعداد بكري حيّاني وصفوة السقا ، الطبعة الثالثة ، 16 مجلّداً + الفهرس ، بيروت ، مؤسّسة الرسالة ، 1409 ق / 1989 م .

«ل»

39 – لقاء اللّه. ميرزا جواد آقا ملكى تبريزى (م 1343)، مصححّ صادق حسن زاده، قم، آل على، 1385 ش.

«م»

40 – المبدأ والمعاد. الشيخ الرئيس أبو علي حسين بن عبداللّه بن سينا (370 – 427)، تحقيق عبداللّه نوراني، الطبعة الأُولى، تهران، مؤسّسه مطالعات اسلامي، 1363 ش.

41 – مثنوى معنوى. جلال الدين محمّد بلخى مشهور به مولوى (م 672)، تصحيح نيكلسون، چاپ پنجم، تهران، انتشارات پژوهش، 1378 ش.

42 – مجموعة رسائل فلسفية صدرالمتألّهين. صدر المتألّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي (م 1050)، الطبعة الأُولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1422 ق.

43 – مرآة العقول فى شرح آل الرسول. العلاّمة محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (1037 – 1110)، تصحيح السيّد هاشم الرسولي والسيّد جعفر الحسيني والشيخ علي الآخوندي، الطبعة الثانية، 26 مجلداً، طهران، دار الكتب الإسلامية، 1363 ش.

44 – المراسلات. أبو المعالي صدر الدين محمّد بن إسحاق القونوي (670 – 673)، تحقيق گوردون شوبرت، الطبعة الأُولى، بيروت، 1416 ق.

45 – مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين. الحافظ رجب البرسي (أعلام القرن الثامن)، تهران، دفتر نشر فرهنگ اهل بيت عليهم السلام .

46 – المشاعر . صدر المتأ لّهين محمّد بن إبراهيم الشيرازي (م 1050) ، با ترجمه فارسى بديع الملك ميرزا عماد الدولة و ترجمه و مقدمه و تعليقات فرانسوى از هنرى كربين ، چاپ دوم ، طهران ، كتابخانه طهورى ، 1363 ش .

47 – مصباح الانُس. محمّد بن حمزة الفناري، مع تعليقات الميرزا هاشم الإشكوري والآية اللّه الخميني، وسيّد محمّد القمي، وآقا محمّدرضا قمشه اي وحسن حسن زاده آملي، وفتح المفتاح، تصحيح محمّد خواجوي، تهران، انتشارات مولى، 1374 ش.

الطبع الحجري منه مع تعليقات ميرزا هاشم بن حسن بن محمّد علي الكيلاني إشكوري وآية اللّه حسن حسن زاده آملي، الطبعة الثانية، طهران، انتشارات فجر، 1363 ش.

48 – مصباح الشريعة . المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، مؤسّسة الأعلمى للمطبوعات ، 1413 ق / 1992 م .

49 – مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، ضمن «موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه » .=موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه .

50 – مفاتيح الغيب، المطبوع مع مصباح الأُنس. أبو المعالي صدر الدين محمّد بن إسحاق القونوي (القونيوي) (607 – 673)، تصحيح محمّد خواجوي، تهران، انتشارات مولى، 1416 ق.

والطبع الحجري منه مطبوع مع مصباح الانُس الحجري، مع تعليقات ميرزا هاشم بن حسن بن محمّد علي الكيلاني إشكوري وآية اللّه حسن حسن زاده آملي، الطبعة الثانية، طهران، انتشارات فجر، 1363 ش.

51 – مقالات شمس تبريزي. شمس الدين تبريزي، (م القرن السابع)، تحقيق محمّد علي موحد، الطبعة الثالثة، تهران، انتشارات خوارزمي، 1385 ش.

52 – مناهج الوصول إلى علم الأُصول ، ضمن «موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه » . موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه .

53 – منتهى المدارك في شرح تائية ابن فارض. سعيد الدين فرغاني (م 700)، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي، الطبعة الأُولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1428 ق.

54 – موسوعة الإمام الخميني قدّس سرّه . تحقيق مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قدّس سرّه ، الطبعة الأُولى، قم، مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني قدّس سرّه ، 1434 ق / 1392 ش.

«ن»

55 – النفحات الإلهية. أبو المعالي صدر الدين محمّد بن إسحاق القونوي (القونيوي) (607 –

673)، تصحيح محمّد خواجوي، الطبعة الأُولى، تهران، انتشارات مولى، 1417 ق.

56 - النصوص. أبو العمالي صدر الدين محمّد بن إسحاق القونوي (القونيوي) (607 - 673)، تصحيح سيد جلال الدين الآشتياني، تهران، مركز نشر دانشگاهى، 1371 ش.

57 - نهج البلاغة ، من كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام . جمعة الشريف الرضي ، محمّد بن الحسين (359 - 406) ، إعداد الدكتور صبحي الصالح ، انتشارات الهجرة ، قم ، 1395 ق «بالأُفست عن طبعة بيروت 1387 ق» .

7 - فهرس الموضوعات

مقدّمة الشارح ... 5

الفاتحة: في مقدّمات الشروع

وفيه فصول:

الفصل الأوّل: في تقسيم العلوم الشرعية الإلهية إلى الأُمّهات الأصلية والفروع الكلّية ... 7

الفصل الثاني: في سبب اختلاف الأُمم والتنبيه على سرّ طريق الأمم ... 11

الفصل الرابع: في ذكر الموضوع والمبادئ لعلم التحقيق ومسائله ... 12

الفصل الخامس: فيما أفاده الكمّل في ضبط كلّيات مهمّات العلم والعمل ... 15

التمهيد الجملي: في ذكر ما به صحّ ارتباط العالم بالحقّ والحقّ بالعالم ... 23

وفيه سابقة وفصلان وخاتمة:

السابقة في أُمّهات أُصول صحّة الارتباطين

وفيه فصول:

الأوّل: اقتضاء الشيء أمراً لذاته أو بشرط أو شروط هي عين ذاته أو بشرط غير ذاته ... 23

الثاني: في أنّ الشيء لايثمر ما يضادّه وما يناقضه في كلّ نوعٍ من الأثمار ... 25

الرابع: في أنّ سبب الكثرة والكثير لا يتميّز في جزئي من جزئياته ... 29

الخامس: في إمكان كون الشيء الواحد مظهراً وظاهراً باعتبارين ... 32

السادس: في أنّه لايعلم شيء بغيره من الوجه المغاير المباين ... 34

السابع: في أنّه لا يؤثّر مؤثّر إلاّ بنسبة بينه وبين المتأثّر ... 35

الثامن: في أنّه لا يؤثّر مؤثّر حتّى يتأثّر ... 39

التاسع: في أنّ الأثر لايكون لموجود ما من حيث وجوده فقط ... 44

العاشر: في قاعدة كشفية يسرى حكمها في أُمّهات المسائل ... 45

الفصل الأوّل: في تصحيح الإضافات التي بين الذات والصفات

وفيه مقامات:

المقام الأوّل: في الإشارة إلى تصوّر وجود الحقّ وهليّته ... 52

المقام الثاني: في أنّ الحقّ تعالى واحد وحدةً حقيقية ... 66

المقام الثالث: في أنّ المدرك من الحقّ ليس كنه ذاته ... 68

المقام الرابع: في نسبة الوجود إلى حقيقته كلّ موجود بالعينية والغيرية ... 73

المقام الخامس: في أنّ الصادر الأوّل هو الوجود العامّ لا العقل الأوّل ... 73

المقام السادس: أنّ وجود العامّ نسبته إلى العقل الأوّل وجميع المخلوقات على السوية ... 75

المقام الثامن: في تحقيق حقيقة العماء ... 76

المقام التاسع والعاشر: في نسبة صفات الحقّ إليه باعتبار كونه وجوداً فحسب ... 79

خاتمة: في بيان متعلّق طلبنا بالإجمال

باب كشف السرّ الكلّي وإيضاح الأمر الأصلي ... 89

الفهارس

1 – فهرس الآيات الكريمة ... 97

2 – فهرس الأحاديث الشريفة ... 101

3 – فهرس أسماء المعصومين عليهم السلام ... 103

4 – فهرس الأعلام ... 105

5 – فهرس كتب واردة في المتن ... 107

6 – فهرس مصادر التحقيق ... 109

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹